جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية و إستراتيجية.

إعداد الطالبة:
راضية خبيزة

إشراف الأستاذ:
جدو فؤاد

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
جدو فؤاد	استاذ مساعد– ا –	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2015–2016

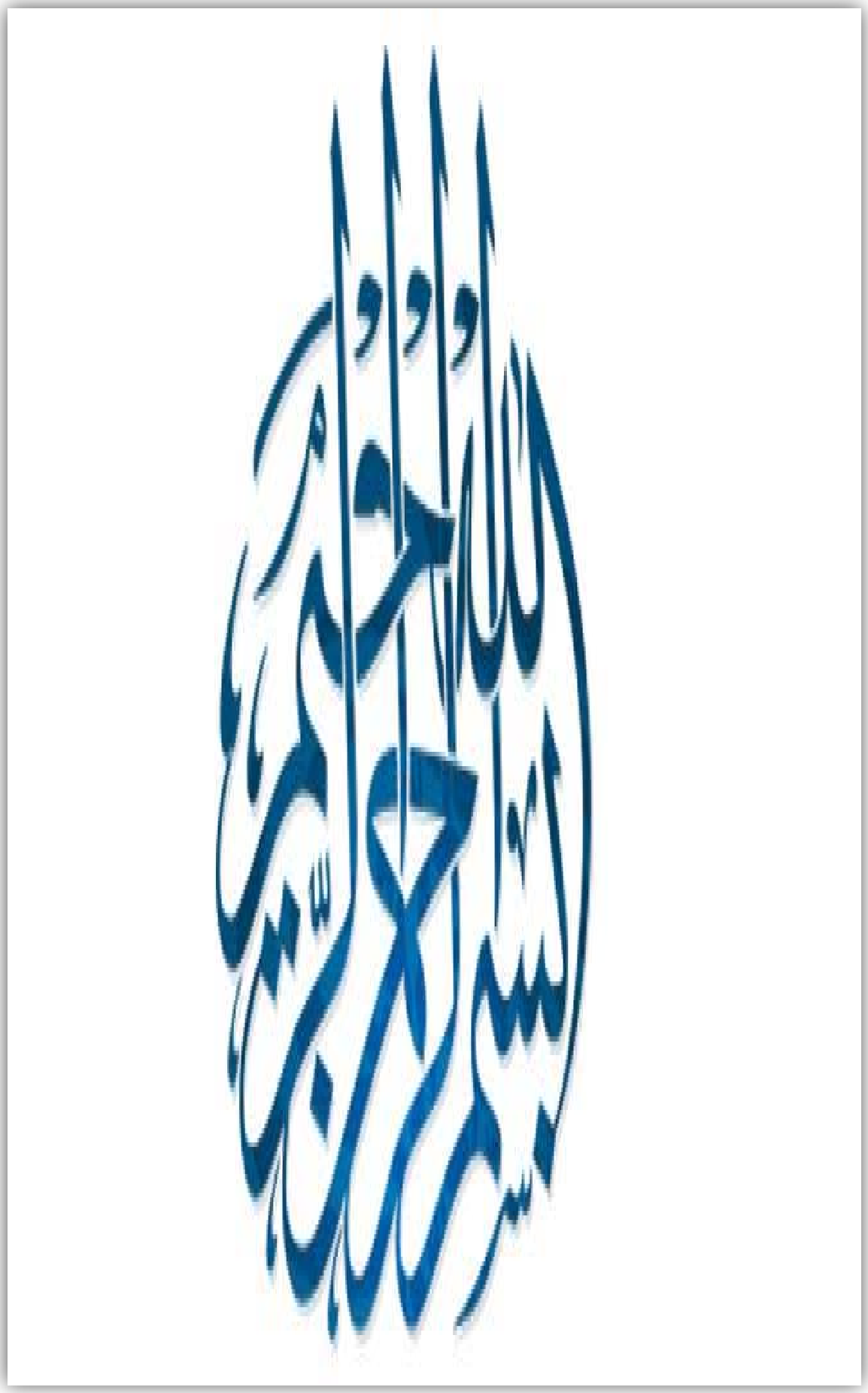

الإهداء

إلي أرواح غابت عنا و ذكراهم لم تغب إليكم أنتم أغلي الناس على قلبي

(أبي-أخي-جدي)رحمكم الله .

إلي من قاومت من أجلنا إلي من صبرت وكان صبرها مصدر إلهامنا

"أمي" حفظك الله وأطال في عمرك دمتي لنا .

إلي إخوتي عزوتي: "حسام الدين -أنس الدراجي" .

إلي ملاكي الغالية إبنتي "جعفر ندى" .

إلي أختي وزوجها وإبنتهما الغالية"كحول رتاج"

أدام الله محبتكم.

إلي زميلاتي العزيزات في الدفعة

ماستر علاقات دولية وإستراتيجية 2015-2016.

RADHIA . KH

شكر وتقدير.

(...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم ،ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والإحترام الفائق لكل من ساندني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ،وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف جدو فؤاد على توجيهاته القيمة ،وإشرافه المتواصل على هذا العمل ومتابعته طيلة مدة إنجازه.

كما أشكر كل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني .

الملخص:

منذ إنشاء الإتحاد الأوربي حرصت الدول أن يبلغ التكامل قمته فكان توحيد العملة وإنشاء منطقة اليورو ،كأهم خطوة نحو القمة فكان أعظم نجاح حققته هذه الكتلة خاصة أنه أصبح ينافس العملات الأخري في السوق العالمية.

إلا أن أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها منطقة اليورو أدت إلي إخلال التوازن الأوربي فظهرت آثارها على منطقة اليورو وإنتقلت لتشمل الإتحاد الأوربي ككل فشكلت تحدي ،واجه الإتحاد ككل فلم يقتصر على تحدي إقتصادي فقط ، كأهم نتيجة توصلت إليها وكمعطي أساسي في البحث.

Abstract :

Since the establishment of the European Union ,nations was keen to reach peak integrationIt was the currency union and the creation of the euro zone, as the most important step towards the summit was the greatest success achieved by thismass,specialthatbecamerivals other currencies in the global market.

However, the sovereign debt suffered by the eurozonecrisisled to a breach of the European balance showed the effects on the euro area and moved to include the European Union as a whole and formed a challenge, the Union faced as a whole has not only just an economic challenge, The most important result reached and an argument basic in the search.

فهرس المحتويات:

البسملة.

الإهداء .

شكر وتقدير.

الملخص.

فهرس المحتويات.

فهرس الجداول.

مقدمة.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للازمة الاقتصادية.

المطلب الأول:مفهوم الأزمة الإقتصادية .

المطلب الثاني :أسباب الأزمةالإقتصادية.

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للأزمة الإقتصادية.

المبحث الثاني: معطيات عن الإتحاد الأوربي.

المطلب الأول:نشأة الإتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: أهداف الإتحاد الأوربي.

المطلب الثالث: منطقة اليورو.

الفصل الثاني : الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو.

المبحث الأول : طبيعة الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو.

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية.

المطلب الثاني:مؤشرات أزمة الديون السيادية .

المبحث الثاني:الأسباب الإقتصادية لأزمة منطقة اليورو.

المطلب الأول:أزمة الرهن العقاري 2008.

المطلب الثاني:غياب الرقابة المصرفية.

المطلب الثالث:أسباب إقتصادية.

المبحث الثاني:الأسباب السياسية والإجتماعية.

المطلب الأول:الفساد الإداري.

المطلب الثاني:مشكلة الديمقراطية الأوربية.

المطلب الثالث:أسباب إجتماعية.

الفصل الثالث:إنعكاسات الأزمة الإقتصادية علي الإتحاد الأوربي .

المبحث الأول:الإنعكاسات الإقتصادية و السياسية .

المطلب الأول:تبني سياسة التقشف.

المطلب الثاني:الإنتخابات اليونانية المبكرة.

المطلب الثالث:إعادة صياغة القوانين المسيرة .

المبحث الثاني:مستقبل الإتحاد الأوربي في ظل الأزمة.

المطلب الأول:إستمرار الإتحاد الأوربي .

المطلب الثاني:تفكك الإتحاد الأوربي.

المطلب الثالث:توسع الإتحاد الأوربي.

الخاتمة:

قائمة المراجع.

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1-1)	المخاطر الإقتصادية والمالية	7
جدول (2-1)	أهم الأزمات الإقتصادية في العالم	11-8
جدول (1-2)	معدلات النمو الإقتصادي في الإتحاد الأوربي ومنطقة اليورو2007-2009	41/42
جدول (2-2)	تطور نمو الناتج المحلي لدول أوربا 2007-2010	43-42
جدول (3-2)	مراحل تشكل أزمة الرهن العقاري	46-45
جدول (1-3)	مبالغ الدول المدينة لليونان	85-84

مقدمة :

الإتحاد الأوربي يعتبر من بين المنظمات والتكتلات الدولية التي أصبحت تشكل سمة من سمات النظام الدولي، وقد مرت التجربة الأوربية بالعديد من المراحل ليتجسد أخيرا تكتل يضم حوالي 28 دولة أوربية ،مترابطة مع بعضها البعض في العديد من المجالات بهدف تحقيق النجاح والإستقرار.

ومنطقة اليورو تمثل الجانب الإقتصادي من هذا التكتل ،فمنطقة اليورو تمثل مجموع الدول الأوربية 12 دولة المنظمة للوحدة النقدية اليورو في تعاملاتها الإقتصادية، حيث تشكلت منطقة اليورو من أجل تفعيل الجانب الإقتصادي ،من أجل إضفاء قوة إقتصادية له.

كذا العالم عرف أزمة أفرزت إنعكاسات على العالم ومنطقة اليورو لم تكن إستثناءا ،فقد تأثرت بشكل سلبي ما أدي إلي نشوء أزمة في المنطقة "أزمة الديون السيادية"التي ظربت منطقة اليورو فشكلت أزمة بنيويةConstructionalCrisisللإتحادماجعل الإتحاد الأوربي في أزمة قد تشكل نهاية هذا التكتل.

وموضوع دراستنا إنعكاسات الأزمة على الرؤية الإقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الإتحاد الأوربي ومستقبله.

أهمية الدراسة:

يمكن إدراك أهمية الموضوع فيمايلي:

*دراسة تكتلات ومنظمات إقليمية ودولية من زاوية إقتصادية وتأثيرها على البعد السياسي لهذه المنظمات.

*تبيان فعالية السياسات العامة والإستراتيجيات الإقتصادية والسياسية التي يرسمها الإتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات بمختلف أنواعها .

*مستقبل الكيان السياسي للإتحاد الأوربي في ظل أهم معظلة إقتصادية واجهت هذا التكتل.

أهداف الدراسة :

*البحث في مسببات الأزمة الإقتصادية وإنعكاساتها.

*دراسات إنعكاسات الأزمة على منطقة اليورو.

*تبيان الآليات المستخدمة من طرف الإتحاد الأوربي لمواجهة الأزمة.

*قراءة السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوربي على ضوء الأزمة

الإشكالية:

وبناءا على ما سبق قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ماهي إنعكاسات الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو على مستقبل الإتحاد الأوربي؟

الأسئلة الفرعية:

و قد قمنا بطرح جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

*مامفهوم الأزمة الإقتصادية ؟

*ماهي أهم الأسباب التي أدت إلي أزمة منطقة اليورو؟

*ماهو مستقبل الاتحاد الأوربي في ظل الأزمة؟

الفرضيات:

كفرضية رئيسية للموضوع قمنا بتقديم الإفتراض التالي:

*تعبتر الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو تحدي و إختبارفي نفس الوقت لمدي فاعلية الإتحاد الأوربي.

*نجاح إستراتيجية تخفيض الإنفاق يؤدي إلي إستمرارية الإتحاد الأوربي و تعافيه.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

أ/الأسباب الموضوعية:

*التخصص علاقات دولية الذي يبحث في المنظمات الدولية والإقليمية وكيفية تفاعلها مع مختلف الأزمات الإقتصادية والسياسية .

*البحث في طريقة التفاعل مابين الأزمات الدولية ذات الطابع الإقتصادي وكيفية مواجهتها من طرف المنظمات الدولية خاصة الإتحاد الأوربي.

*معظم الدراسات تبحث في الأزمات الإقتصادية من زاوية إقتصادية بحتة مادفعنا للربط مابين الجانب السياسي من منظور إقتصادي.

ب/ الأسباب الذاتية :

و المتمثلة فيمايلي:

* رغبتي في دراسة هذا موضوع من منطلق تخصصي.

*إعتبارمنطقة الإتحاد الأوربي قريبة من الجزائر مادفعنا نهتم بالتعرف على إنعكاسات هذه الأزمة .

*الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع ,و القراءة المستمرة و الإطلاع الدائم علي الأزمة و اثارها و افاقها .

منهج الدراسة :

هذه الدراسة هي دراسة وصفية تحليلية تعتمد على منهج رئيسي وهو منهج المقارن بالغاية للتحولات

في السياسة النقدية بأوربا وكيفية مواجهتها قبل وبعد .وكمنهج مساعد تم الإعتماد على المنهج الإحصائي.

حدود الدراسة:

ستقتصر الدراسة المكانية علي الإتحاد الأوربي عامة و منطقة اليورو خاصة.

و الحقبة الزمنية ستكون من 2008 إلي 2015 نظرا لما تظمنته من محطات هامة و مفصلية لإبراز مكامن الإشكال و الغموض,حول الظاهرة المدروسة.

صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا هذه واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها:

*حداثة الموضوع.

*قلة المراجع ذات الطابع السياسي التي تناولت هذا الموضوع الإقتصادي بالأساس.

الدراسات السابقة :

لحداثة الموضوع هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت أجزاء من الموضوع نوجزها فيما يلي:

*دراسة يونس رحمة,تداعيات أزمة الديون السيادية علي العملة الموحدة في منطقة اليورو –دراسة حالة اليونان ضمن منطقة اليورو–مذكرة ماجستير جامعة بسكرة 2013/2012 جاءت هذه الدراسة من أجل دراسة أسباب الأزمة السيادية لمنطقة اليورو من خلال دراسة أثر هذه الأزمة علي اليونان و العملة الموحدة اليورو و مستقبله في ظل الأزمة.

*دراسة أحميمة خالد،أزمة الديون السيادية وإنعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي–دراسة حالة الجزائر"2005–2011"–،مذكرة ماجستار جامعة بسكرة 2013/2012،وكانت دراسة من جانب أثر الأزمة على ميزان المدفوعات الجزائري.

هيكل الدراسة :

قمنا بتقسيم الموضوع علي ثلاثة فصول

*الفصل الأول :فصل مفاهيمي من خلال التطرق لمفهوم الأزمة الإقتصاديةو أسبابها و النظريات المفسرة لحدوث مثل هذه الأزمات أما في المبحث الثاني قمنا من خلاله بدراسة الإتحاد الأوربي كتكل و معرفة مختلف المراحل التي مر بها و صولا إلي العملة الموحدة و إنشاء منطقة اليورو.

*أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة أسباب أزمة منطقة اليورو من خلال معرفة مختلف الأسباب السياسة و الإقتصادية المؤدية لهذه الأزمة.

*و الفصل الثالث فكان من أجل دراسة إنعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوربي من خلال معرفة جملة الإنعكاسات السياسية و الإقتصادية و مستقبل الإتحاد في ظل الأزمة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تعتبر الأزمة الاقتصادية إضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الإقتصادي للدول لذلك فإن كل دولة تسعى للمحافظة على استقرارها الاقتصادي خاصة في ظل بروز العامل الإقتصادي كأحد المعايير الأساسية لإبراز مكانة الدولة وقوتها.

إلا أن الدول لا تخلو من المشاكل الاقتصادية فهي سمة طبيعية مرحلية دورية من هنا نحن نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مبحثين

الأول الإطار المفاهيمي والنظري للأزمة الاقتصادية للتعرف عليها ، أما المبحث الثاني سيتم التطرق إلى جملة من المعطيات عن الاتحاد الأوربي .

المبحث الأول:الإطارالمفاهيمي والنظري للأزمة الإقتصادية.

الأزمات الاقتصادية EconomicCrisis هي احد السمات الأساسية المميزة للأنظمة الاقتصادية، وقد حاول العديد من الاقتصاديين معرفة مبرراتها الأساسية ودوافعها وسوف نقوم من خلال هذا المبحث النظر في ثلاث مطالب:

المطلب الأول يتمثل في مفهوم الأزمة الاقتصادية، المطلب الثاني : أسباب الأزمة الاقتصادية ، أما المطلب الثالث يتضمن أهم النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية

أ/ الأزمة لغة: مشتقة من فعل أزم أي شد العض بالفم كله، وقيل الأنياب ،وقيل أن يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله ،وأزم الفرص على فأس اللجام :قبض

الأزم: القطع بالأنياب والسكين وغيرها.[1]

. أما كلمة اقتصاد لغة: مشتقة من فعل،قصد القصد:إسقاط الطريق .

والقصد في الشيء خلافا للإفراط وهو مابين الإسراف والتفسير.[2]

ب/إصطلاحا:ومصطلح الأزمةCrisis مشتق من الكلمة اليونانية Krimerوهي لحظة القرار Moment Of Decision لأن الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صياغة القرار والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيير أساسي وجوهري في المستقبل .[3]

. كما عرفها Filibegs احد رواد الفكر الإداريبأنها نقطة تحول في حياة المنطقة نحو الأسوأ و الأفضل فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يصدر تغيير حاسم يؤدي إلي نتائج مرغوب فيها أو قد يؤدي إلي نتائج غير مرغوب فيها .[4]

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 12، بيروت:دار صادر للطباعة والنشر، 1995، ص16.

[2]نفس المرجع، ص353.

[3] عامر محمد، **استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات** ، القاهرة: دار العلم للنشر والتوزيع، 2006 ،ص31 .

[4]Amderson A, **Crisis Managment-Easy To Do,Bodly Hard Do Night**, (Strategic Dgreetion: Bard Ford)Vol:23, N1

والأزمة الاقتصادية فهي تعرف على أنها: اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، نتيجة انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلىأنشطة وقطاعات اقتصادية أخرى.[1]

من خلال هذا التعريف يرتبط الأزمات الاقتصادية بالمؤسسات المالية فبانهيار بعض المؤسسات المالية والمتمثلة في البنوك والشركات التي تقيم الرهن العقاري، حسابات الشيكات والقروض والاستثمارات ويبلغ اثر الانهيار إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وكما تعرف الأزمة الاقتصادية أيضا على أنها :

انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حيث ينخفض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي اقل من النمو الإجمالي[2]

ومن خلال هذا التعريف فان الانقطاع الذي يحدث للنمو الاقتصادي الذي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات أو انخفاض نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي قد يؤدي إليأزمة اقتصادية .

وهناك تعريف آخر يرى أن الأزمة الاقتصادية :"هي النتيجة الحتمية للنزاع القائم بين التحالفات المنافسة والتي تحاول أن تكون هي الرابحة" [3]، حيث تتميز الشركات الاقتصادية

---

[1] يوجين فارجا ،**أزمة النظام الرأسمالي**،(تر: احمد فؤاد بليغ)، بيروت: (د.د ن)،1975 ،ص126 .

[2] حسين عبد المطلب الأسرج،**الأزمة الإقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"،جامعة سطيف،قسم العلوم الإقتصادية،2009،ص3.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة الأزمات** ، الإسكندرية :مؤسسة مورس الدولية،2008، ص14 .

بالتنافس الدائم فيما بينهم وهذا التنافس قد يخلق نوع من النزاع بين المتنافسين يؤدي بالضرورة إلى حدوث أزمة ما بين المتنافسين ، فالأزمة الاقتصادية هنا مرتبطة بالتنافس .

وكتعريف إجرائي لمفهوم الأزمة الاقتصادية:

هي تغيير مفاجئ يحدث سواء على مستوى السلع أو الإنتاج أو المنافسة التي تكون في الإطار الاقتصادي، من شانها خلق آثار سلبية على اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول وهو ما يؤدي إلي تراجع الاقتصاد فيها.

فلازمة الاقتصادية تؤدي إلى إحداث تغيرات سريعة وما يستلزم وضع وتحديد استراتيجيات لازمة لإعادة التوازن.

للازمة ثلاثة عناصر أساسية وهي :

1. عنصر المفاجأة: إذ أنالأزمة تنشا وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة.
2. عنصر التهديد: حيث تتضمن الأزمة تهديدا للأهداف والمصالح في الحاضر.
3. عنصر الوقت: فالوقت المتاح أمام صانع القرار يكون ضيقا جدا[1].

ويرتبط مفهوم الأزمة الاقتصادية عادة بالأزمة المالية لاعتبار أن المال هو عصب الاقتصاد.

وتعرف الأزمة المالية أنها:" انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[2].

---

[1]يوسف احمد أبو فارة ،**إدارة الأزمات مدخل متكامل**،د .ب ن: دار الاثراء،2009،ص ص 19. 26 .

[2]السيد البدوي عبد الحفيظ، **إدارة الأسواق المالية. نظرة معاصرة**،القاهرة: دار الفكر العربي ،1999 ،ص 39

انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[1].

وكما تعرف الأزمة المالية على أنها : " الانخفاض الكبير والمفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية[2].

فالأزمات المالية قد تحدث أثار سلبية علي الاقتصاد ككل وتؤدي في بعض الحالات إلى انهيار المنظومة الاقتصادية فالانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أوأكثر من الأصولوالأصول التي يحدث فيها هذا الانخفاض (إمارأس مال مادي) يستخدم في العمليات الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنيةوأماأصول مالية كالأسهم والسندات ، وأما في المخزون العام من السلع و البضائع .

ومن خلال هذان الجدولان سوف يتم التطرق إلى جملة من المخاطر الاقتصادية في المالية التي تؤثر على الاقتصاد .

الجدول (1 –1) :المخاطر الإقتصادية والمالية.

المخاطر الاقتصادية	الوزن النسبي

[1]السيد البدوي عبد الحفيظ، **إدارة الأسواق المالية. نظرة معاصرة**،القاهرة: دار الفكر العربي ،1999 ،ص 39

[2]أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، المؤتمر الدولي الرابع، جامعة الكويت، كلية العلوم الإدارية، ص4 .

1. نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .	%5
2. معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	%10
3. معدل التضخم السنوي.	%10
4. الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	%10
5. رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي	%15

المخاطر المالية	الوزن النسبي
1. الدين الخارجي كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي.	%10
2. خدمة الدين الخارجي كنسبة مؤوية من الصادرات.	%10
3. العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي.	%15
4. توازن الموازنة العامة.	% 5
5. استقرار أسعار الصرف.	%10

المصدر :أحمد غنيم،**الأزمات المصرفية والمالية**،(د.ب.ن):(د.د.ن)،2004،ص96.

وهذا الجدول يمثل ويعبر عن مدى ارتباط الأزمات الحالية و الاقتصادية ببعضهما البعض حيث لكل منهم نسبة 50% من التأثير الكلى على الأزمات الاقتصادية والمالية على حد سواء.

وقد تعرض الاقتصاد في العالم للعديد من الأزمات على حل الأزمات سوف تقوم باختصارها في الجدول التالي:

الجدول (1 . 2):أهم الأزمات الإقتصادية .

الأزمة	الأسواق المعنية	الميكانيزمات
انهيار 1929	الأسهم	أزمة الكساد العظيم وهي اكبر أزمة مالية شهدها العالم ولم ينجو من جراء هذه الأزمة إلا بعض المؤسسات النقدية.
أزمة 19974	البنوك	إفلاس البنك الألماني (هيرستان) بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .
أزمة 1979	البنك الفدرالي الأمريكي	قام محافظ البنك برفع أسعار الفائدة تدريجيا وكل يوم حسب الحاجة من اجل امتصاص التضخم وهي سياسة نقدية أتيت نجاحها .
أزمة 1982	البنوك, أسعار الفائدة والأخطار النظامية	بعد إحداث 1979 في قطاع المحروقات ، وتراكمت ديون الدول النامية بالإضافة إلى ذلك لم تستعمل القروض في الأسعار وإنما في تغطية العجز في موازين المدفوعات مما زاد من

		حدة وقع أزمة البترول الثانية في 1978 ،حيث أجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسبب الديون المعلقة حالة ذعر عالمية.
أزمة 1985	بنك نيويورك حظر نظامي	حيث توقف نظام التشغيل ببنك نيويورك لمدة 28 ساعة بسبب التوقف الكلى لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي ب20 مليار دولار الذي يعتبر سابقة تاريخية.
انهيار 1987	سوق السندات الحكومية ثم سوق الأسهم حظر نظامي	بسبب انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف ارتفعت أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، ومع ذلك تواصل أسواق الأسهم بالنمو ولكن بلوغ الارتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة جاء الانهيار مسجلا اكبر انهيار تاريخي في بورصة الاسم وانتهت كذلك بتدخل البنك المركزي الأمريكي

أزمة 1990	المحروقات	مع حرب الكويت
أزمة 1992	النظام النقدي الأوربي	أزمة النظام النقدي الأولى بدا في فرنسا ثم انتقل إلي جميع الدول الأوربية
الأزمة الاقتصادية المكسيكية	أسعار الفائدة خطر نظامي	ارتباط العملية المكسيكية البيزو بالدولار الأمريكي بشكل ضمانه وهيمنة شجعت الاستدانة الأجنبية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات استدعى التدخل الأمريكي العاجل لكونه اقرب جيران المكسيك.
الأزمة الاقتصادية الأسيوية	البنوك	نفس ما حصل بالمكسيك تكرر في تايلاند وانتقل إلي دول شرق آسيا
أزمة 1998	أسعار الفائدة حظر نظامي	أطول أزمة اقتصادية في تاريخ روسيا ودول الاتحاد السوفيتي في السابق وهددت النظام المالي العالمي.

المصدر :مصطفى يوسف كافي، **الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات** ،الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،ع 201، ص28 .29 .

وقد أبرز الجدول التالي عينة عن بعض الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها الدول عبر فترات مختلفة من الزمن ،أهم هذه الأزمات هي أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وهي اكبر أزمة مالية شهدها العالم ولم ينجو من جراء هذه الأزمة إلا بعض المؤسسات النقدية وكانت قد أصابت أغلب دول العالم،أما باقي الأزمات فقد مست قطاع معين مثل المحروقات،أو القطاع النقدي ،أو بلد معين .

المطلب الثاني :أسباب الأزمات الاقتصادية.

هناك جملة من الأسباب والظروف التي تضافرت وتشابكت لإحداث معظم الأزمات ،التي عرفها الاقتصاد العالمي ،ويمكن حصر أهم الأسباب في مايلي:

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي :

بحيث يعتبر توفر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي أحد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم [1].

وعليه فان عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلي اختلال مالي والي حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية فمثلا تؤدي السياسات النقدية والمالية والتوسعية إلي إنعاش النشاط الإقراض ،والي تراكم شديد للديون مع الإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، دافعة بذلك أسعارالأسهم والعقارات نحو الارتفاع، ومن ناحية أخرى فان

[1] مالكوم نايت ، **الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال تواجه العولمة المالية**، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي،جوان 1990 ،ص32.

السياسات النقدية والمالية المقيدة التي تستهدف احتواء مخاطر التضخم واختلال الموازين الخارجية قد تؤدي إلي تباطؤ النشاط الاقتصادي وتزايد نسبة الديون التي تهدد البنوك بالإفلاس[1]

فقد كانت العوامل الاقتصادية الكلية وبصفة خاصة انتعاش النشاط إلي إقراض وراء ضعف القطاع المالي. في الكثير من البلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من الأسواق الناشئة.

- التقلبات في أسعار الفائدة:

تعتبر التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة احد أهم العناصر المسببة للازمات وخاصة في الدول النامية فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فحوالي 50% الي67% ، من تدفقات رؤوس الأموال سببها المباشر التقلبات العالمية في أسعار الفائدة[2]

- التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم:

حضي موضوع استقرار سعر الصرف باهتمام كبير في محاولات للحد من الأفكار المدمرة للتقلبات الواسعة في أسعار الصرف خاصة بعد التوقف عن العمل بنظام بريتن وودز[3*].

---

[1] احمد يوسف الشحات ،**الأزمات المالية في الأسواق الناشئة 'مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا '**،مصر: دار النيل للطباعة والنشر،2001 ،ص ص 19 .20 .

[2] ناجي التوني ، **الأزمات المالية** ،الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، العدد:99 ،ماي 2004 ،ص 4 .

[3] طارق عبد العال حماد ،**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ،الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1999 ،ص ص 43 . 44

[*] بريتن وودز: اتفاقية سنة 1944 ،قامت بتثبيت عملات أجنبية مقابل الدولار مثلا: أونس من الذهب:35 دولار، من اجل التأسيس والاستقرار المالي والحد من المضاربة في العملات الدولية.

فعلى سبيل المثال: تحافظ بعض البلدان على رأس المال الأجنبي على ترتيبات أسعار الصرف ، وهنا لا توفر الحماية الكافية ضد المضاربة المزعزعة للاستقرار من خلال إبقاءأسعار الصرف عملاتها ثابتة ضمن نطاقات ضيقة وهو مايستوجب اعتماد ترتيبات مستدامة لسعر الصرف [1].

كما أن التقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة إلى أقصي حد ليس فقط البلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم و بالتالي لا بد من إيجاد إطار للتعاون الدولي لتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف .

- اضطرابات القطاع المالي :

إن القطاع المالي الكفء والسليم يعتبر مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل ،إذ يساعد البنوك على استثمار رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات[2] .

وعلى هذا فان الأفضل التعامل بجرأة مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي ، وخلق البيئة السليمة التي يمكن من خلالها استخدام رؤوس الأموال إذ أن التدفق الكبير لرؤوس الأموال من الخارج ،وانهيار أسواق الأوراق المالية هو القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات إلي جانب الانفتاح الاقتصادي والتجاري، والتحرير المالي غير الوقائي، وغيرها من العوامل التي تؤثر وتخلق لنا أزمات اقتصادية.

---

[1] بشير باعمارة،**أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك"دراسة حالة بنك القرض الجزائري 2002-2011**"،مذكرة ماجستار :جامعة ورقلة،قسم العلوم الإقتصادية،2013،ص9.

[2] باري جونستون، **تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال**، مجلة التمويل والتمويل ، صندوق النقد الدولي،ديسمبر،1998 ،ص 23 .

- تراخي سياسات الاقتراض:

حيث من بين النتائج السلبية للإقراض ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول* وخصوم البنوك، ذلك نتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمجابهة التزاماتها الحاضرة والآجلة ،في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة[1].

- تحرير مالي غير وقائي :

وذلك يعني دخول مصارف أجنبيةإلي السوق المالي ،مايزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية .

قد بينت الدراسات أن اغلب الأزمات الاقتصادية قد حدثت بسبب التحرير المالي، حيث حررت بعض البلدان سياستها اتجاه الأسواق الحالية الدولية، والتدفقات رأس المال الدولي على نحو كاف دون تغير قطاعها الحالي وهي كلها تعويضية[2].

كما كان لصنف نظام الرقابة والإشراف على البيانات الحالية في البيئات الحالية الأكثر تحررا دورها في خلق مشكلة المخاطر المعنوية[3].

- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان :

---

*الأصول: أصول ثابتة: أصول يتم اقتناءها لخدمة المنشاة لعدد من سنوات: أراضي مباني . أصول متداولة:يمكن تحويلها إلى نقدية.

الخصوم : التزامات الشركة سواء من تمويل أو من معاملات تجارية "خصوم طويلة الأجل،خصوم متداولة).

[1]ناجي التوني ،مرجع سابق ، ص5 .

[2]K.IsardPrter.Globalization And Internationazl Financial System ; What's Wrong And What Can Be Done Unitedkingdom :Cbridges University Pess.2004 ;P :244

[3]احمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص21 .

حيث انه يوجد العديد من أشكال تدخل الدولة ،من شانه تعريض القطاع المالي للخطر، فمثلا: لقد ساهم الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية ،وخصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية وتحديد سعر الفائدة، فان الدولة كانت تعرض على البنوك منح قروض بمعدلات فائدة اقل من تلك السائدة في السوق وذلك على أساس المحسوبية[1] ، وهو ما يعرض هذه البنوك لمخاطر الاعسار المالي .

- تشوه نظام الحوافز :

لا يتأثر ملاك المصارف والإدارات العليا فيها ماليا ، من جراء الأزمات التي تحدث فلا يتم إنهاء خدماتهم [2]

فقد دلت التجارب العالمية على أن قلة خبرة الإدارات العليا في المصارف كانت ممن أهمأسباب هذه الأزمات ، فالإدارات العليا نجحت في إخفاء الديون المعدومة للمصارف لسنوات عديدة ،نتيجة ضعف الرقابة المصرفية. وضعف النظام وإجراءات المحاسبية[3]. وهو ما يصعب من مهمة الوقاية من الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفاديها والتخفيف من آثارها .

- مكونات تدفقات رأس المال :

تعتبر القروض قصيرة الأجل من بين اخطر أنواع التدفقات المالية والأكثر عرضة للسحب، خلال الأزمات ، ولعل أحسن مثال على ذلك :أزمة جنوب شرق آسيا، في عام 1997. والتي برهنت على مدى خطورة التدفقات المالية قصيرة الأجل وان مكونات تدفقات رأس

---

[1]K.Michael Finger Et Wager Schuknech. Commerce .Finance Et Crises Financiére, Organization Mondiale Du Commerce ;1999.P ;26

[2] نادية العقون،**العولمة الإقتصادية والأزمات المالية:الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، مذكرة دكتوراة :جامعة باتنة،قسم العلوم الإقتصادية،2013،ص18.

[3]ناجي التوني، مرجع سابق، ص 8 .

المال وهياكل استحقاقها وترتيبات أسعار الفائدة يمكن أن تلعب دورا هاما في حدوث أو تجنب الأزمات[1] .

يمكن القول : نظرا لما سبق أن معظم أسباب الأزمات الاقتصادية . الإقراض بنوعيه (القروض الاستهلاكية، القروض العقارية) ، إضافة إلي عدم ملائمة وانضباط السوق في الأنظمة الاقتصادية المالية وأخيرا ابتداء من المقولة الاقتصادية الشهيرة (toobig to fail) , والتي تعني أن المؤسسات المالية العملاقة من شانها أن تستوعب الصدمات ، تتوسع المنح المقدمة من البنوك وهو ما قد يولد مشاكل اقتصادية مستقبلا .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية

بما إن الأزمات الاقتصادية هي سمة مميزة للنظم الاقتصادية خاصة النظم الرأسمالية ، فقد أبدى العديد من المفكرين الاقتصاديين جملة التفسيرات والنظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لهذه الأزمات فقد وجدت العديد من النظريات نذكر منها:

- نظرية فريش (R frich):

وقد ميز فريش وهو اقتصادي، بين الدوافع وآليات انتشار الأزمات الاقتصادية الذي أكد من خلال نظرية على أن الدوافع تعد من بين الأسباب الخارجية للازمة، أما الآليات فهي تمثل الأسباب الداخلية والتي تزيد أو تحقق من عمق الأزمة الاقتصادية .[2]

[1] احمد يوسف الشحات ،مرجع سابق، ص 21 .

[2] سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة**،مذكرة ماجستار :جامعة سطيف،قسم علوم التسيير ،2010،ص

أما من بين آليات نشر وتعميق الأزمة الاقتصادية داخليا هي: الائتمان التسليف والتي عادة ما تكون قبل كل ركود اقتصادي فتتميز بزيادة طلب الاعتماد بشكل كبير والتي تكون مخصصة لزيادة الاستهلاك و الاستثمار حيث يتوسع مع توسع التوقعات التضخمية التدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح (التسليف) حقننا ويزداد سعر الفائدة[1].

ومن هنا تبدأ ردات فعل الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد وذلك بتخفيض الإنفاق والاستهلاكي ، ويضع قطاع الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي ،فيقل الطلب على العمالة، و ينخفض الخزين السلعي ومن ثم ينخفض الإنتاج فسعر فيظهر الركود ولذلك فان Fush يرى بان انخفاض حدة التسليف هو الأداة الفعالة داخليا لنشر الأزمة.

- نظرية المضلات أو الإفراط في الاستثمار :

وهذه النظرية تنسب للاقتصاد السويدي castel الذي يري بان نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلي المغالاة في الاستثمار إلي درجة تزيد عن عرض رأس المال ، ويري كاس لان قوي التطور الاقتصادي طالما أنها لا يمكن أن تأتي منتظمة فان عدم انتظامها سيؤديان إلى توسع كبير في المعدلات المعتدلة للنشاط الاقتصادي تتمثل حالات التوسع الكبيرة في مدد من الرواج الانتعاش تنتهي دائما إلي حالة الكساد والانهيار[2].

ويعتقد كاس لان استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحى النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلي مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث

[1] نادية العقون،مرجع سابق،ص 30.

[2] أحمد زين الدين،**طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية**،عمان:دار إثراء للنشر والتوزيع،2007،ص 42.

مصحوبة بخسارة جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير بسبب ارتفاع سعر الفائدة الذي يتسم بانخفاضه النسبي في بداية مرحلة التوسع[1].

- النظرية النقدية:

وتعتبر من بين أهم النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية ،وذلك بإرجاعهاإلى التوسع والانكماش في النفوذ والائتمان حيث انه اغلب النظريات تتفق على أن الجانب النقدي هو السبب المباشر في وقوع الأزمات الاقتصادية .

حي قان التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج ، الدخل الاستخدام ومستوي الأسعار والفائدة وكذا توزيع الدخل والثروة ، اذ يلاحظ مفكرو هذه النظرية ابتدءا من(J Lock ; J PodinFrisher) أن التغيرات في كمية النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها على المستوي العام للأسعار والذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات ، وعليه يفترض أن يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل 100% من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة في عرض النقد [2].

- المدرسة المؤسسة institutional School :

[1] براهمي زرزور ،شريط كمال،**الإقتصاد السياسي للأزمات المالية"بين عوامل النشأة وعدوي الإنتشار**"،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"الأزمة المالية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا"،جامعة تبسة:قسم العلوم الإقتصادية،ص7.

[2] أحمد زين ،مرجع سابق، ص45 .

وتنطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها الهيكل المجتمعي الرأس مالي ، المعاصر والناقد للرأس مالية ، في خلال التركيز على سلوكيات المؤسسات التنظيمات وعلاقاتها ببعضها البعض ،وتوصلوا إلي نتيجة معا وهي:

أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام ، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والحالية ،غير فعالة وضرورة الاعتماد على سياسات أكثر فاعلية ،تتبناها الدول فكما يري كالBraithCal احد مؤسسي هذه المدرسة عن الأزمات الاقتصادية هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأس مالي الصناعي[1].

وما ينشب عنها من صراعات والتي ترجع إلى قوة المؤسسات الاحتكارية ،وسيطرتها على الأسواق لذلك فتحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من الركود الاقتصادي يتطلب تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي وخاصة في ظل فعالية نظام السوق .

- النظرية الكنزية:

وقد فسرت أسباب الأزمات الإقتصادية إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي،وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام والذي يتسبب بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين ومن ثم الأرباح المتوقعة ،مما يؤدي إلي رفع سعر العرض،الكلي لكل مستويات الإستخدام وبسبب بقاء منحني الطلب الكلي على حاله ،لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث

[1]أحمد زين الدين،مرجع سابق، ص:41

الركود الإقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الإستثمارات الجديدة، ويعمل الإقتصاد حسب النظرية الكنزيةبناءا على 3مبادئ أساسية وهي[1]:

*تأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الإقتصادية العامة والخاصة

*تستجيب الأسعار ولاسيما الأجور ببطء للتغيرات في العرض والطلب.

*يكون للتغيرات في الطلب الكلي ،سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة أكبر الأثر في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف .

ويري كينز أن الحكومات ينبغي لها أن تحل المشكلات على المدى القصير بدل إنتظار حلها عن طريق قوي السوق .

[1]ثروت جيهان وآخرون،**ماهوالإقتصادالكينزي؟**،مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2014،ص ص54،53،متحصل عليه من:https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/basics.pdf،يوم:28/03/2016،على الساعة:20:00

المبحث الثاني :معطيات عن الإتحاد الأوربي:

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم بين مجموعة من الدول التي تربطها علاقات إقتصادية وجغرافية جعلتها أقرب إلي التعاون فيما بينها ،ومن بين هذه التجارب التجربة الأوربية التي سوف نتطرق إليها من خلال ثلاث مطالب أساسية وذلك بالتطرق إلي نشأة الإتحاد الأوربي،وأهدافة ،ومنطقة اليورو.

المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوربي

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مروراً بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية.. بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، اشتملت هذه السيطرات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية. واحدة من أول أفكار التوحيد السلمي من خلال التعاون والمساواة في العضوية

قدمها المفكر السلمي فكتور هوجو عام 1851دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق و بعد التجربة المريرة التي و خاضتها أوربا في الحرب العالمية الأولي[1]

إضافةإلي دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في خطابه أمام عصبة الأمم في 29ديسمبر1929الي قيام اتحاد أوربي في إطار عصبة الأمم بهدف التعاون بين الدول الأوربية مع احتفاظها بسيادتها الإقليمية [2].

و لكن هذه الدعوات لم يكتب لها النجاح بسبب تنامي النزعات القومية التوسعية لدي بعض الدول الأوربية و اندلاع الحرب العالمية الثانية و فقدان الدول الأوربية مكانتها الإستراتيجية بعد تصاعد قوي فبدأت الجهود لترتيب الأوضاع الأوربية و إعادة بنائها من خلال تطبيق مشروع مارشال [3].

وإعادة إنعاش اقتصادها من خلال إنشاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي بهدف تنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي سنة1948[4].

بالإضافةإلي اتفاقية بروكسل في نفس السنة و الهادفة إلي تحقيق تعاون عسكري بين كلا

---

[1] أنور محمد فرج , **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط "اعلان برشلونة انموذجا"**, مجلة الدراسات الدولية, بغداد العدد 39 ,2009

[2] راغب السرجاني،قصة الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:http://islamstory.com/ar/ ،يوم:2016/05/21،على الساعة:20:00

[3] مشروع مارشال،متحصل عليه من:http://www.marefa.org/index.php/ ،يوم:2016/05/21،على الساعة 20:36.

[4]مطانيوس حبيب،**منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية**،متحصل عليه من : http://www.arab-ency.com/ar

يوم :2016/03/28 ،على الساعة 20:00

من فرنسا و المملكة المتحدة و دول البينلوكس(هولندا ,بلجيكاو ليكسمبورغ)[1].

إلاأن حجر الأساس كان مع قيام الجماعة الأوربية للفحم و الصلب في 8افريل 1951بباريس بهدف إنشاء سوق مشتركة للحديد و الصلب من خلال دعوة وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في 9ماي1950 إلي إنشاء الجماعة الأوربية للفحم و الصلب.

وفي 25 مارس1957 وقّعت تلك الدول على اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية[2].

أهم المعاهدات المنشأة للإتحاد الأوربي:

1- معاهدة ماستريخت 7فيفري1992:حيث وقعت الدول الأوربية هذه المعاهدة في مدينة ماستريخت الهولاندية و قد أدخلت حيز التنفيذ الفعلي في 1نوفمبر1993 ، وقد أنشأ من خلالها كيانا أوربيا جديدا هو الاتحاد الأوربي , Europian Union ، وقد أدخلت تعديلات أساسية علي النحو التالي:

- التحول من الجماعة الاقتصادية الأوربية إلي الجماعة الأوربية من خلال تغيير الأهداف لتصبح أعم و أشمل.
- إزالة الرسوم الجمركية و القيود الكمية علي الصادرات و الواردات بين الدول الأعضاء,إتباع سياسة تجارية مشتركة.
- إنشاء سوق داخلية تتميز بإزالة العقبات أمام إنتقال السلع و الأشخاص.
- إتباع سياسات مشتركة في عدة مجالات النقل,الزراعة,البيئة.....

---

[1]زياد شفقان الضرابعة,**الإتحاد الأوربي و القضية الفلسطينية** ,عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع,2010,ص ص:23-24

[2]المرجع نفسه ، ص ص :24-26

2- معاهدة أمستردام 1997[1] : وقعت في 2 أكتوبر 1997 بهدف إضفاء جملة من التعديلات علي المعاهدة السابقةمن بينها:

- إنشاء منطقة و الحرية و العدالة .
- ضرورة التعاون المشترك في السياسة الخارجية و الأمن المشترك.
- وضع سياسة أوربية موحدة للتوظيف

3- معاهدة نيس 2001ومعاهدة لشبونة 2007[2]: وقعت في 26 فيفري 2001 تضمنت مايلي:

- توسيع مقاعد البرلمان,إنشاء دوائر قضائية متخصصة لتخفيف العبء عن محكمة العدل الأوربية.
- توسيع المقاعد البرلمانية لتصل إلي 732 مقعد .

4- معاهدة لشبونة : في 13 ديسمبر 2007, من بين ما أقرته:

- المساواة بين المواطنين الأوربيين .
- توسيع نطاق الممثل الأعلى للسياسة الخارجية .

مؤسسات الإتحاد الأوربي:تتمثل فيما يلي:

1- مجلس الاتحاد الأوروبي :

يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد)على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي.

---

[1] هشام صاغور ,**السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه دول المتوسط**,الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية,2010،ص ص 25-26

[2] هشام صاغور ,**مرجع سابق** ,ص ص 26-27

له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالركيزة الثانية والثالثة كالسياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني لكنه لا يمكن أن يقرر في مسائل متعلقة بالركيزة الأولى إلا بناء على طلب من المفوضية الأوروبية.

يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ.أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة (حوالي 14 مرة في السنة)، المالية والخارجية الذين يجتمعون مرة في الشهر تقريب[1].

يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. تملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوزان مع الدول الكبيرة[2].

يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72.27% من الأصوات .كما يتطلب أيضا موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الإتحاد.

تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر).

---

[1] حسن نافعة،**الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص190.

[2] المرجع السابق،ص 190.

2- المفوضية الأوروبية:

تهتم *المفوضية الأوروبية* والتي مقرها بروكسلبمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها.

تمتلك المفوضية صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولى حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤلة عن حماية الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الإتحاد[1].

يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيستعين مفوض واحد.

3- البرلمان الأوروبي:

يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الإتحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد. كما يملك صلاحيات واسعة في مايتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

[1] خليل حسين ,**المنظمات القارية و الإقليمية** ,بيروت: دار المنهل اللبناني,2010,ص ص 45,46

يقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغلكنه يعمل أيضا في بروكسلولوكسمبورغ[1].

يتكون البرلمان بموجب:

معاهدة نيس من 785 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يقوم مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداء من العام 1979عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل 5 سنوات.

يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية[2].

4-مجلس الأوروبي

. يعقد الاجتماع من 2 إلى 3 مرات في العام لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة ورسم سياسة الإتحاد .وعادة ما يكون يرأسة الدولة التي تترأس مجلس الإتحاد الأوروبي.

يتم اتخاذ القرارات بالإجماع. ولا يعتبر المجلس الأوروبي من الأجهزة الإدارية للاتحاد[3].

---

[1] خديجة بوديب،**دور مؤسسات الإتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد**،مذكرة ماجستير :جامعة قسنطينة ،قسم العلوم السياسية ، 2011،ص 215.

[2] حسين طلال مقلد،**دور المؤسسات فوق القومية في تعزيزتكامل الإتحادالأوربي"البرلمان الأوربي**"،مجلة المستقبل العربي، (د.س.ن.)،ص65

[3] خليل حسين ,مرجع سابق , ص ص 47-49

المطلب الثاني : أهداف الإتحاد الأوربي:

سعي الإتحاد الأوربي منذ نشأته إلي تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- وضع أسس للإتحاد الوثيق بين شعوب أوربا و ذلك بإدراك مغزي أهمية التحول الديمقراطي كوسيلة لدفع التنمية و تحسين أحوال البشر[1].

فالتحول الديمقراطي والإنفتاح السياسي من شأنه دفع التنمية لمراحل متقدمة فبفتح المجال للتحول الديمقراطي تنتج عنه الإستقرار السياسي والذي بدوره يؤدي إلى التنمية فبالإستقرار السياسي للدول نحقق التنمية ،و ذلك إنطلاقا من المقولة الإقتصادية "رأس المال جبان"،فالإستقرار السياسي يسمح لرؤوس الأموال بالتدفق نحو هذه الدول وهو مايسمح بتطورها في شتي المجالات خاصة منها المجال الإقتصادي وتحقيق الرفاهية للأفراد ،وعليه فقد سعي هذا الإتحاد على مدار من الزمن إلي نشر الديمقراطية بهدف الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي والسياسي لهذه الدول.

إضافة إلي أهداف أخري كما يلي:

-تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء.

- تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

-الحفاظ على الإتحاد وتنميته كمنطقة للحرية والأمن والعدالة .

-العمل على تشجيع التقدم الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق مستوي متقدم من التوظيف وتنمية مستمرة .

[1] مخلد عبيد المبيضين ،**الإتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة**،عمان:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012،ص 113

كلها أهداف سعي الإتحاد الأوربي لتحقيقها وقد أبرزت نجاحا هاما للإتحاد الأوربي وهو ماجعله قوة لايستهان بها خاصة بعد التطورات التي شهدها في شتي المجالات سواء كان من خلال توسعه الدائم ليشمل 23 دولة أوربية ،أو من خلال التطور الإقتصادي حيث أصبح قطب إقتصادي كبير لايستهان به،أو من خلال تبني سياسة خارجية موحدة ، هذه الأخيرة التي كانت من بين الأهداف الساعية لتحقيقها من خلال:

-التأكيد علي الهوية الأوربية علي المستوي الدولي, من خلال سياسة خارجية مشتركة و أمن مشترك.

وقد تم تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الإتحاد الأوربي تأخذ عدة أشكال نذكر منها ثلاثة أشكال وهي[1]:

1-**الإستراتيجيات المشتركة**:وهي تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم يراد بها ربط علاقات بين دول الإتحاد،ودول لها مكانة خاصة تتعلق بمجموعة من المصالح

2-**العمليات المشتركة**:وهي عمليات ميدانية قد يشترك فيها الإتحاد مع دول أو منظمات أو تجمعات دولية أثناء الأزمات.

3-**المواقف المشتركة**:وهي مواقف وجهة نظر الإتحاد لقضايا دولية ،وقد تصدر على شكل بيان مشترك يصدر من القمة .

[1]أنور محمد فرج،**السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجا**،مجلة دراسات دولية ، (د.ب.ن/د.س.ن)، العدد39،ص83

ماجعل الإتحاد الأوربي يشكل أول أنموذج ناجح للتكامل بين الدول ما جعله قدوة للعديد من الدول التي سعت جاهدة للحذو حذو الدول الأوربية.

ولقد سعي كذلك دول الإتحاد الأوربي إلي إصدار دستور موحد للإتحاد ليكون بذلك إتحادا شاملا سياسيا،عسكريا وإقتصاديا إلا أن الإستفتاء قوبل بالرفض بسبب السياسات الداخلية المختلفة بين الدول الأعضاء في الإتحاد،إلا أنه لا تزال الرغبة لدي بعض دول الإتحاد لوضع سياسة ودستور موحد للإتحاد خاصة فرنسا التي لطالما دعمت التوحد السياسي لدول الإتحاد كنتيجة حتمية للإتحادالإقتصادي والأمني المشترك لدول الإتحاد.

المطلب الثالث:التعريف بمنطقة اليورو.

في الفاتح من جانفي 1999، دخلت أوربا عهدا جديدا ،وذلك من خلال تبني إحدي عشرة دولة ، لعملة واحدة إسمها اليورو،أطلق عليها إسم "الموجة الأولي" وقد إنظمت اليونان لها سنة 2001، وقد تم الإتفاق على تسمية العملة الأوربية الموحدة ب :EURO،وقد إعتمد على الحرف E كرمز للتعبير عنها.[1]

وقد تم إطلاق تسمية الدول التي تتعامل ب الوحدة النقدية اليورو بدول "منطقة اليورو".

وقد مر إنشاء العملة الموحدة اليورو بثلاث مراحل أساسية هي[2]:

- **المرحلة الأولى: (من ماي1998 – جانفي 1999):**

[1] محمد دحام كردي،**مستقبل الإتحاد الأوربي** ،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013،ص ص 124،125.

[2] l'euro ,Obtenu à partir de ce : http://europa.eu/about-eu/basic-information/money/euro/index_fr.htm le :2016/05/21 ,à :20 :00.

تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو ، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام ، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي ، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية ، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو ، كما تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

- **المرحلة الثانية :(جانفي 1999 جانفي 2002):**

في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو ، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه ، وتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول ، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين البنوك وفي البورصة ، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو ، وبالذات التي سوف تستحق بعد جانفي2002 ، وفي هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو اختياريا ، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج ؛ حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية ، دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية.[1]

المرحلة الثالثة :(جانفي 2002 – جويلية 2002):

[1] اسماعيل معراف،**التكتلات الإقتصادية الإقليمية**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2012،ص ص 34،33.

تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي ، و سحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو[1].

كان هناك اختلاف كبير داخل الاتحاد الأوروبي خاصة بين ألمانيا فرنسا وإنجلترا حول تحقيق الوحدة النقدية، فهنالك من يرى ضرورة تحقيق درجة معينة من التقارب الاقتصادي في الأداء بين الدول الأعضاء أولا كشرط أساسي لتحقيق الوحدة النقدية، في مقابل ذلك هناك من يرى بأن تحقيق الوحدة الاقتصادية سوف يؤدي إلى تقارب مستويات الأداء والنمو للدول الأعضاء، ولكن اتفاقية ماستريخت وضعت نهاية لهذا الخلاف، حيث حددت مجموع من المعايير الاقتصادية كشروط أساسية للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة بحيث تقوم الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام وضعت معاهدة الوحدة الأوروبية ماستريخت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للعضوية في اليورو المعايير التالية:

1- الاستقرار في أسعار الصرف[2]:

- يجب ألا يتجاوز معدل التضخم في الدولة حدود 1.5 % عن متوسط معدل التضخم في أكثر من ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار.

- أن يكون تحرك قيمة العملة في الحدود المسموح بها في آلية ضبط أسعار صرف العملات لدول

---

[1] الإتحاد الأوربي بالعربية ،متحصل عليه من:http://www.eu-arabic.org/euro.html ،يوم:2016/04/10،على الساعة:20:30.

[2] محمد دحام كردي،مرجع سابق،ص126.

الاتحاد الأوروبي لفترة لا تقل عن سنتين دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

و في خلال القمة الأوروبية في ماي والتي تم فيها اختيار دول الوحدة النقدية أكد الاتحاد الأوروبي على أن أية دولة لن تتأهل لعضوية اليورو إلا إذا كانت عملتها عضوا في آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية التابع لنظام النقد الأوروبي، و أكد وزير مالية بلجيكا على ذلك وقال أن هذه القاعدة تنطبق على دولة تريد الالتحاق في المستقبل بالعملة الأوروبية الموحدة بما في ذلك المملكة المتحدة، وعزز الوزير ذلك بقوله بأن موافقة المملكة المتحدة على إعلان القمة ضرورية، وبأن السويد غير مؤهلة للانضمام إلى عضوية الوحدة النقدية اليورو، لأن عملتها ليست عضوا في آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية (ERM) دليلا واضحا على أن المملكة المتحدة تعي جيدا هذه الحقيقة؛ ودعا الوزير البلجيكي المملكة المتحدة إلى عدم إضاعة الوقت والمبادرة بإلحاق عملتها بآلية ضبط الأسعار[1].

2- العجز في التمويل العام:

يجب ألا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود 3 % من الناتج المحلي الإجمالي لها بالنسبة لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و يلاحظ أن كل الدول الأعضاء قد حققت المعدل المطلوب باستثناء اليونان التي مازالت نسبة موازنتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي تساوي 4 % ، ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة طويلة الأجل، حيث مازال هذا المعدل في اليونان حوالي 9.8 %[2].

[1] اليورو متحصل عليه من:http://www.xe.com/ar/currency/eur-euro ،يوم:2016/05/21،على الساعة:19:57.

[2]موقع المقاتل،شروط الإنظمام إلى الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec07.doc_cvt.htm،
يوم:2016/05/21،على الساعة:20:30.

3- نسبة الدين العام :

يجب ألا يتجاوز الدين العام للدولة نسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي لها، أي بالنسبة لمؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح أن هذه النسبة قد زادت في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها، ولكن لم تتمكن سوى فرنسا، فنلندا ولوكسمبورغ من تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها، ولكن في بقية الدول الأعضاء زادت هذه النسبة عن الحد المسموح به، وهذه الزيادة كانت طفيفة في بعض البلدان مثل: ألمانيا، البرتغال والنمسا، حيث بلغت 61.3 % ، 62 %، 66.1%على الترتيب؛ في حين كانت هذه النسبة أكثر من الضعف المسموح به في دول أخرى مثل: إيطاليا و بلجيكا حيث بلغت 161.2 % ، 166.1 %؛ وقد أثارت هذه النسب العالية للديون قلق مؤسسة النقد الأوروبية، وذلك لأن نسبة الديون العالية تتطلب خدمة ديون[1].

4-معدلات الفائدة طويلة الأجل:

يجب ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدولة حدود 2 % عن متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الأسعار[2].

أهداف النظام النقدي الأوروبي:

- تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وراء هذه الوحدة النقدية هي:
- خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أسس موحدة.
- إيجاد دور فعّال للعملة الأوروبية الموحدة على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة.

---

[1]محمد مصطفي كمال،فؤاد نهرا،**صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية_الأوربية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص 36

[2]لخضاري نجاة،**التكامل النقدي الأوربي منطقة النقد المثالية**، مذكرة ماجستير:جامعة تلمسان ،قسم العلوم الإقتصادية ،2006،ص 50

– تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

– خلق المزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو[1].

[1]محسن الخضيري،**اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوربية الموحدة**،مصر :مجموعة النيل العربية، 2002،ص ص85,87

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من كل ماسبق أن عملية إيجاد تعريف جامع للأزمة الإقتصادية صعب في ظل إختلاف المفاهيم وعدم وجود مفهوم شامل لإختلاف الحركيات السببية للأزمات الإقتصادية من جهة وتعددها من جهة ثانية فلكل أزمة طابع خاص يميزها عن غيرها من الأزمات الإقتصاديةالأخري.

هذا إضافة إلى تعدد النظريات المفسرة للأزمات الإقتصادية تختلف بإختلاف المدارس والمفكريين الإقتصاديين لكل مدرسة بناء خاص للأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات .

والإتحاد الأوربي شكل أنموذج عن التكتلات الدولية الإقليمية فقد أسس بناء خاص به من خلال مختلف المؤسسات المشكلة له سواء من حيث الإستقلالية أو من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به ،وقد سعي الإتحاد الأوربي منذ نشأته إلي تحقيق جملة من الأهداف فكانت منطقة اليورو نتيجة لهدف من الأهداف ألا وهو التوحيد الإقتصادي لدول الإتحاد الأوربي فكان نجاح منقطع النظير كان سبب في قيام العديد من التكتلات الأخرى سواء كانت تكتلات سياسية أو إقتصادية .

الفصل الثاني : الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو

عندما بدأت أزمة منطقة اليورو في 2010 تسببت في أزمة عبر الحدود،أدت إلي توقف تدفقات رأس المال وهذا التوقف المفاجئ في تمويل الإستثمارات أثار مخاوف حول الجدوى من البنوك وفي حالة اليونان ،حتى الحكومات نفسها قدمت وصلات وثيقة بين بنوك منطقة اليورو والحكومات الوطنية.

وهو ما جعل هذه الأزمة تشكل تحديا للكتلة الأوربية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل إلى التطرق إلى أهم العوامل السببية المسببة لأزمة منطقة اليورو

من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول نتطرق من خلاله لمعرفة الأزمة أزمة الديون السيادية وبوادرها أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلي جملة العوامل الإقتصادية أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلي العوامل السياسية والإجتماعية .

المبحث الأول: طبيعة الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو:

سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على أزمة منطقة اليورو أزمة الديون السيادية وعن أهم المؤشرات الدالة على هذه الأزمة من خلال مطلبين .

المطلب الأول:أزمة الديون السيادية.

شاع إستخدام مصطلح الديون السيادية (SovereignDebts)خلال الأزمة الإقتصادية ،فعندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سنداتها فإنها تكون دائما أمام خيارين:

أن تقوم بإصدار هذه السندات* بعملتها المحلية،وغالبا ماتكون موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي ففي هذه الحالة يسمي الدين الناجم عن عملية الإصدار"الدين الحكومي" (governmentdebt،أو أن تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ماتكون بعملة دولية مثل:الدولار أو اليورو ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة "الدين السيادي"(sovereigndebt)[1].

بدأت الأزمة الأوربية في نهاية عام 2009،وبداية عام 2010،حينما تراكم الدين الحكومي في بلدان منطقة اليورو.حيث تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وتقوم بطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة فهو يمثل شكل من أشكال الإقراض ولذلك فعلي الحكومات أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية ،وأن يكون لها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي ،حرصا منها علىثقتها لدي المستثمرين الأجانب[2].

***السندات:**أوراق ماليةذات قيمة معينة، وهي أحد أوعية الاستثمار، والسند عادة ورقة تعلن عن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصدرة للسند، سواء حكومة أو شركة، أو مشروع .وعادة تطرح هذه السندات للبيع في سوق المال لتحصيل مبلغ مطلوب لمشروع خاص، ولهدف محدد.

[1]وليد أبو سليمان،**ماهي الديون السيادية؟**،متحصل عليه : : https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/1/4 ،يوم:2016/05/05،على الساعة:22:34.

[2]بوالكور نور الدين،**أزمة الدين السيادي في اليونان"الأسباب والحلول"**،سكيكدة:مجلة الباحث،عدد13، 2013،ص 60.

وتعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو ،عندما تأهل الحزب الإشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الإنتخابات ونهاية حكم اليمين،وعند ذلك فجر وزير المالية الجديد "جورج باباكستتنينو"بأن الأرقام المقدمة عن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر ب 12.8 %بدلا من 3.6% وهو أضعاف ماصرحت به الحكومة اليمينية السابقة لرغبتها في دخول في عضوية دول منطقة اليورو وهو ما أدي بوكالات الترقيم المالي "فيتش"،"ستندار وبورز"،"موديز"،إلي تخفيض ترقيمهما على الدين العمومي اليوناني ،فإرتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين،وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها[1] .

فقدإستفادت اليونان من عضويتها في منطقة اليورو فقد إرتفع نسبة الناتج المحلي لليونان بنسبة 3.1% في الفترة الممتدة مابين 1997إلي 2007،وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2007،وإنخفاض تنافسية اليونان مقارنة ببقية دول اليورو إنخفض الناتج المحلي إلي 3.3% في 2009 ليصل إلي أدني قيمة له في سنة 2011، ليبلغ نسبة 6.9 %.

1- عدوي الأزمة في بقية الدول الأوربية:فهناك جملة من الأسباب التي ساهمت في إنتشار تأثير أزمة الديون اليونانية في منطقة اليورو نذكر منها:

- ضخامة مشكلة الديون السيادية التي يواجههاالإقتصادواليوناني،حيث بلغت ديون الحكومة نحو 120 %من الناتج المحلي الإجمالي .

- إنهاك كلا من الإقتصاد العالمي والأوربي من كثرة النفقات التي تحملاها لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

- الخلافات بين دول الإتحاد الأوربي حول ضرورة التدخل لإنقاذ اليونان من الإفلاس،وكذلك حول دعوة صندوق النقد الدولي للمشاركة في برنامج الإنقاذ ماأدي إلي التأخر في معالجة الأزمة.[2]

---

[1] رضا الشكندالي،**الإقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوربية ومتطلبات النمو**،مجلة المغرب الموحد،العدد الثامن،1سبتمبر 2010،ص18.

[2] أوكيل نسيمة وآخرون،**الأزمة المالية في منطقة اليورو"أسباب نشوبها وإنتشارها"**،(د.ب.ن):مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد61 ،2014،62،ص ص19،21

لعل الأزمة التي إمتدت ظلالها على اليونان قد تشبعت في أنحاء أخري من دول منطقة اليورو،حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان وهي: اليونان،إيرلنداوالبرتغال،والتي مالبثت أن إمتدت إلي عدة دول أوربية أخري وأصبحت خطرا يهدد بالإنتشار في إسبانيا وإيطاليا اللذان يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو وهذه عينة من بعض الدول الأوربية التي مستها الأزمة مع نسبة الدين الذي بلغته هذه العينة فيما يلي:

– البرتغال: تعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو إقتصاديا،فأزمتها ترجع لعدة عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الإقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة ،وقد بلغت نسبة الدين في البرتغال 78 مليار يورو مايعادل (110) مليار دولار[1].

– إسبانيا:عصفت بها الأزمة بشكل عنيف بسبب فقاعة سوق العقار الإسباني ،وقد بلغت نسبة الدين إلي 62.8 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010.

– بلجيكا:بلغ دين بلجيكا نسبة 110 % من الدخل القومي وهي الأعلى بعد اليونان وإيطاليا ،حيث وصلت نسبة العجز إلي 5% وقامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين ماحافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية بسبب عدم لجوئها إلي قروض خارجية[2].

إضافة إلي الدول السابقة نذكر الدول التالية:إيرلندا،قبرص،إيطاليا،فرنسا،ألمانيا،إلا أن ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كانوا الدول الأقل تأثر وضرر مقارنة باليونان و البرتغال ماجعل نسبة الضرر تتفاوت من دولة إلى أخري .

المطلب الثاني:مؤشرات أزمة الديون السيادية.

[1] عبد اللطيف درويش،**اليورو في مواجهة التحديات**،(د.ب.ن):مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص 4

[2] رواق خالد،**أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوربية**، مذكرة ماجستير:جامعة بسكرة ،قسم العلوم الإقتصادية ، 2013،ص ص 89،90

لقد كانت هناك جملة من والبوادر التي رافقت الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو كانت من بين العوامل التي أبرزت بداية ظهور أزمة منطقة اليورو وتأزم الأوضاع الإقتصاديةمن بين أهم هذه البوادر :

منذ عام 2006 بدأت معدلات عبر منطقة اليورو تتباعد، بمناسبة خروج الضعيف من القوي الاقتصادات وكان الإقراض المفرط تركت البنوك مع الديون المعدومة و الحكومات مع العجز المالي الكبير والدين العام في الاقتصادات الطرفية من أجل تلبية مشكلة السيولة الناجمة عن الأزمة المالية 11 تشرين الأول 2008،عقد الإتحاد الأوربي قمة إستثنائية في باريس لتحديد العمل المشترك لمنطقة اليورو وتم الموافقة على خطة إنقاذ البنوك لزيادة مواردها المالية وضمان الإقراض بين البنوك حيث إعتبر التنسيق في مواجهة الأزمة حيوي لمنع أعمال بلد واحد إيذاء آخر وتفاقم ملاءة البنك ونقص الإئتمان[1].

تدابير الطوارئ المختلفة أعلنت لمواجهة الأزمة المالية خلال الفترة 2008-2009، ويبدو أنها كانت ناجحة في تجنب الأزمة المالية ودعم الطلب المحلي في المدى القصير .ومع ذلك، فإنها تفاقم العجز المالي والديون، في أواخر 2009 إعترفت اليونان بعجزها المالي،وفي أوائل عام 2010 وقفت منطقة اليورو على جنب مع اليونان في العاصفة كذلك إيرلندا وإسبانيا والبرتغال وكان العجز المالي والدين العام والدين الخاص والإقراض المصرفي عبر هذه الإقتصادات إلى حد كبير مختلفة ومتباينة .

وقد قام صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوربي وضع خطة إنقاض لليونان تحت شروط معينة

وقد كانت هناك العديد من المؤشرات التي تبرز معدلات النمو الإقتصادي في منطقة اليورو والإتحاد الأوربي في الفترة مابين 2007إلي 2009 كما يوضحةالجدول التالي:

الجدول 2-1:معدلات النمو الإقتصادي في الإتحاد الأوربي ومنطقة اليورو2007-2009.

السنوات	الإتحاد الأوربي	منطقة اليورو	معدل النمو السنوي

[1]1-Ranjan Dash ,M R Anand,**The Euro Zone Crisis It's Dimensions And Implications**,(S.P.P:S.P.P),January 2012,P P,9,11

2007	الربع الأول	%0.8	%0.7	%2.9
	الربع الثاني	%0.5	%0.3	
	الربع الثالث	%0.8	%0.7	
	الربع الرابع	%0.5	%0.4	
2008	الربع الأول	%0.5	%0.6	%0.7
	الربع الثاني	%0.1	%0.2	
	الربع الثالث	%0.3	%0.2	
	الربع الرابع	%1.5	%1.6	
2009	الربع الأول	%2.4	%2.5	%4.2
	الربع الثاني	%0.2	%0.1	
	الربع الثالث	%0.3	%0.4	
	الربع الرابع	%0.2	%0.2	

Source :David R. Cameron, "**European Responses to the Economic Crisis**", Available at: http://www.polisci.upenn.edu/CPW/2010-2011/Cameron_10.10.pdf

يبرز الجدول السابق دلالة واضحة على بعد إنتشار الأزمة الإقتصادية وتأثيرها على إقتصادالإتحاد الأوربي و منطقة اليورو بسبب الإنخفاض في مستوي معدلات النمو الإقتصادي لكل منهما وبشكل متقارب في النسب حيث وصل لأقل حد له في 2009،بنسبة تقدر ب -4.2%/، وهي نسبة غير معهودة بسبب الأزمة الإقتصادية.

الجدول2-2: تطور نمو الناتج المحلي لدول الإتحاد الأوربي خلال 2010/2007.

الدول	2007	2008	2009	2010
بلجيكا	2.9	1.0	-3.1	1.3
ألمانيا	1.7	-0.9	-4.9	-1.6
إيرلندا	6.0	-0.3	-7.1	-0.9
اليونان	4.5	2.0	-2.0	-3.0
إسبانيا	3.6	0.9	-3.6	-0.4

فرنسا	2.3	0.4	−2.2	1.3
إيطاليا	1.5	1.3	−5.0	−0.8
قبرص	5.1	3.6	−1.7	−0.4
لولكسمبورغ	6.5	0.0	−3.4	2.0
مالطا	3.8	2.1	−1.9	1.1
هولندا	3.6	2.0	−4.0	1.3
النمسا	3.9	2.0	−3.6	1.3
البرتغال	1.9	0.0	−2.7	0.5
سلوفينيا	6.8	3.5	−7.8	1.1
سلوفاكيا	10.6	6.2	−4.7	2.7
فنلندا	4.9	1.2	−7.8	1.4
منطقة اليورو	2.8	0.6	−4.1	0.9
الإتحاد الأوربي	2.9	0.7	−4.2	1.0

Source: European economic forcast,spring2010,p:204,205.

يبرز الجدول تباطئ النمو الإقتصادي في كل دول الإتحاد الأوربي،والإختلاف في نسبة معدلات النمو من دولة إلي أخري مع بداية ظهور الأزمة والذي يرجع إلي تعثر البنوك والمؤسسات الإنتاجية ،إضافة إلى جفاف السيولة ونقص المشاريع الإستثمارية

حسب الجدول إن ألمانيا وفنلندا عرفت مستويات عالية من الإنخفاضفي النمو الذي تراوح مابين:7%و8%[1].

المبحث الثاني :الأسباب الإقتصادية لأزمة منطقةاليورو .

بعد التعرف على أزمة منطقة اليورو(الديون السيادية)،و بوادر هذه الأزمة سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلي الحركيات السببية الإقتصادية لهذه الأزمة وسوف نقوم بالتطرق لها عبر 3مطالب رئيسية من خلال التطرق لأزمة الرهن العقاري،وغياب الرقابة المصرفية إضافة إلي أسباب إقتصادية أخري.

المطلب الأول:أزمة الرهن العقاري sub prime crise*

إن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي 2.بدأت في أوت 2007،تصنف على أنها أكثر الأزمات الإقتصادية حدة منذ الحرب العالمية الثانية ،حيث أدت إلى تذبذبات حادة في أسواق المال الأمريكية وفي منتصف سنة 2008،ظهرت آثار وتبعات الأزمة الإقتصادية والتي إنعكست على آداءالإقتصاد العالمي والذي بدأ يشهد حالة من الركود الإقتصادي حيث إنخفض معدل النمو إلي 2،9/،وكان التأثير الأكبر في الدول المتقدمة حيث إنخفض معدل النمو فيها إلي 0.2%،في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان[1].

ولذلك فهي تعتبر من بين أهم العوامل المسببة للأزمة في منطقة اليورو.

بسبب أن آثارها لم تقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية بل شملت دول العالم ككل خاصة منها الدول الناشئة،ودخول معظم إقتصاديات الدول إن لم نقل الجميع مرحلة الركود الإقتصادي.

---

*يقصد بها :نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها،"يمكن أن تكون غير معروفة للمصرف"

[1] **التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدول الإمارات العربية المتحدة 2005-2010**، الإمارات العربية المتحدة:قطاع شؤون السياسات الإقتصادية ، 2012،ص8

ولقد أرجع مجموعة من الخبراء الإقتصاديين أزمة الرهن العقاري إلي المقترضين بسبب سهولة الحصول على القروض وإنخفاض أسعار الفائدة حيث كانت فترة الحوافز الأولية يسهل تمريرها سواء من إعادة التمويل، وبسهولة،الحصول على القروض وعلى إفتراض أن أسعار المساكن سوف تستمر في الإرتفاع تشجع العديد من المقترضين لذلك. ومرة واحدة بدأت أسعار المساكن في الإنخفاض بسبب تصحيح سوق الإسكان وإنفجار فقاعة الإسكان،والتمويل الذي كان متاح خلال فترة الإزدهار أصبح أكثر صعوبة مادفع بأصحاب المنازل إلى التوقف عن دفع الرهن العقاري ممايسمح برهن العقارات[1].

- يقصد بها :نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها،"يمكن أن تكون غير معروفة للمصرف"

مراحل تشكل أزمة الرهن العقاري :الجدول2-3[2]

مرحلة الإزدهار:		**فائض سيولة ضخم:**
شهدت الفترة مابين 2001حتي 2006إزدهار وإنتعاش للمؤسسات المالية بصفة عامةوصناديق الإستثمار في أمريكا وأوربا بشكل خاص.	نموكبيرفي سوق العقارات،وإرتفاع أسعارها بشكل كبير وإتجاه الكثير نحو تملك العقارات والإستثمار فيها.	نتيجة إرتفاع أسعار البترول ومن بعده جميع السلع والخدمات وجدت فوائض بترولية ضخمة وفوائض أخري إتجهت نحو المؤسسات المالية والإستثمار في البورصات العالمية.

[1]Katalina M. Bianco, J.D,The Subprime Lending Crisis: Causes And Effects Of The Mortgage Meltdown,(W.P.C:CCH),2008,P P,9,10.

ظهور مشكلة فائض السيولة: لدي البنوك وعدم وفرة مقترض مؤهل بدرجة مناسبة (تتوافر فيه شروط الإئتمان السليمة).	**طمع وجشع الإدارة:** دفع القلق على الدخل الذي يحققه البنك من ناحية،وجشع الإدارة ورغبتها في زيادة الربح وبالتبعية زيادة حصتها من الحوافز والمكافآت إلي التراخي في شروط منح الإئتمان.	**منح الإئتمان لمقترضين غير مؤهلين:** تم التغاضي عن شروط منح الإئتمان ومنح قروض من الدرجة الثانية(أي تخفيض المعايير الصارمة لمنح الإئتمان)مقابل ضمان وهو رهن العقار.
ثلاثية الأزمة: 1-توافر سيولة ضخمة 2-أسعار فائدة متغيرة 3-إنتعاش السوق العقاري =توسع مفرط في القروض العقارية	**مرحلة الإنكسار:** مع بداية عام 2007 حدث مايلي: -إنخفاض الطلب على القروض العقارية. -تراجع أسعار العقارات. -إنخفاض حجم الطلب على السندات.	**مرحلة الأزمة:** -بدأ إفلاس بعض المؤسسات الأمريكية الكبري مثل:ليمان براذرز -ذعر في البورصات العالمية وإنهيارات. -الدخول العميق في الأزمة

المصدر:طارق عبد العال حماد،**حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**،(الإسكندرية:الدار الجامعية)،2009،ص 14.

حيث يمثل هذا الجدول مراحل تطور أزمة الرهن العقاري،بداية من مرحلة الإزدهار التي شهدها الإقتصاد الأمريكي في الفترة مابين 2001إلى غاية 2006،وأهم المراحل التي مر بها قبل ظهور الأزمةإلي إنتشارها.

أسباب أزمة الرهن العقاري:

هناك جملة من الأسباب المسببة لأزمة الرهن العقاري نوجزها فيما يلي:

– تخفيض مستوي الرقابة على الإقتصاد:من خلال القرار الذي إتخذته كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،من خلال خفض القيود التشريعية على مختلف قطاعات الإقتصاد منها القطاع المالي والمصرفي[1].

– فقاعات التكنولوجيا:بسبب محدودية فرص الإستثمار المجدية في قطاع الإنتاج،وجدت شركات الإستثمار وإدارة الأصول ظالتها في قطاع التكنولوجيا الناشئ لتصريف وإستثمار الفوائض المالية التي تملكها ماأدي إلي طفرة في هذا القطاع.

– إرتفاع أسعار الفائدة وإنخفاض أسعار العقار.

– لتخلف عن السداد.

كلها كانت حركيات سببية لحدوث الأزمة المالية العالمية وإنتشارها داخل معظم الدول ،حيث كان لها تأثير غير مباشر على حدوث الأزمة داخل منطقة اليورو بسبب ماخلفته من آثار سلبية على أغلب دول العالم ،خاصة منها على إقتصاديات الدول الأوربية والدول الناشئة [2].

---

[1] سامي إبراهيم السويلم،**أسلحة الدمار المالي الشامل**،السعودية:مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي،2009،ص 45 .

[2] عبد الغاني بن علي،**أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير :جامعة دالي إبراهيم ،قسم العلوم الإقتصادية ، 2010،ص ص 97،98.

- التوسع في التعامل مع المشتقات المالية:حيث أن الكثير من المشتقات المالية ساهمت في تشكيل فقاعات سندات الرهن العقاري وإنتشار الأزمة المالية خارج حدود السيطرة،وأبرز هذه
- المشتقات وأكثرها أذي هي أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد* (credit default swap)[1]

آثار أزمة الرهن العقاري:

خلفت أزمة الرهن العقاري جملة من الآثار السلبية على الإقتصاد العالمي نوجزها فيما يلي:[2]

- دخول معظم إقتصاديات الدول مرحلة الركود الإقتصادي.
- تراجع نسبة نمو الدول الصناعية من1،4%سنة 2008إلى 0،3%سنة 2009.
- تراجع أسعار النفط في منظمة "الأوبك"إلى دون 55 دولار للبرميل.
- التعثر والتوقف وإفلاس العديد من البنوك .
- إفلاس العديد من الشركات الإنتاجية .
- حدوث خلل في تنفيذ خطط التنمية في الدول النامية،خاصة المصدرة للبترول.

إضافة إلى ماتم ذكره من آثار الأزمة على الدول،إلا أن الإتحاد الأوربي كان له نصيب من هذه الآثار كما يلي:[3]

---

*إخترعت هذه الأدوات سنة 1997، هي عبارة عن عقود مالية مشتقة يتم التعاقد عليها من قبل طرفين:الطرف المشتري لها يدفع للطرف البائع مدفوعات دورية ثابتة ويتلقي من البائع مبلغ من المال في حال تخلف المدين عن سداد سند الدين المضمون كليا أو جزئيا وهي غير منظمة بشكل كامل وكان يتم التعاقد على كثير منها من خلال الهاتف ودون طلب لمستندات تثبت ملاءة المدينين أو تاريخهم الإنتمائي أو حتي مصادر دخلهم .

[1] نبال محمود القصبة،حسين الفحل،**تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة"الأسباب،التداعيات،والعلاج**"،دمشق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصاديةوالقانونية،المجلد 18،العدد1،2012،ص 549.

[2] مفتاح صالح،**الأزمة المالية العالمية**،بسكرة:مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد8، 2010،ص 12.

[3] عبود زرقين،شوقي جباري،**تأثير الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات دول الإتحاد الأوربي**، مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي حول : الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا جامعة تبسة: ،(د.س.ن)،ص ص 5، 9 .

– لأثر على النمو الإقتصادي:من خلال التباطئ في النمو الإقتصادي لدول الإتحاد،بدأ منذ 2008 إستمر بشكل ملحوظ سنة 2009.

– الأثر على سوق العمل:من خلال الركود الذي عرفه سنة2008،مإنعكس على سوق العمل في دول الإتحاد وإرتفاع معدلات البطالة حيث بلغت 7%في2008،و 9% سنة 2009.

– الأثر على مديونية دول الإتحادالأوربي:حيث ساهم إنتقال الأزمة إلى داخل دول الإتحادالأوربي،إلى تفاقم المديونية خاصة داخل دول منطقة اليورو، (البرتغال،إيرلندا،إسبانيا،إيطاليا،واليونان) حيث بلغت حدود 11 ترليون يورو سنة 2013.[1]

المطلب الثاني:غياب الرقابة المصرفية.

يقصد بالرقابة المصرفية هي :"نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة ،والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخري"[2]

وهي تهدف إلي:

– الحفاظ على إستقرار النظام المالي والمصرفي

– دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق بها.

– ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي.

---

[1] –ديون الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/4/23/11 ،يوم،2016/04/19،على الساعة:19:31.

[2] جلاوي رشيدة،**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل آداء البنوك–دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماستر ،جامعة البويرة:قسم العلوم الإقتصادية ،2015،ص36.

– حماية المودعين.

كلها أهداف تحققها الرقابة المصرفية من أجل عدم الإخلال بإستقرار النظام المالي والمصرفي وحماية حقوق المودعين من جهة أخري.

وقد لعب النظام المصرفي في الإتحادالأوربي دورا في إندلاع بسبب غياب الرقابة المصرفية في أغلب التعاملات المصرفية،حيث يتم منح القروض والسندات بدون وجود أدني ضمانات هذا مايسهل عملية تفادي إرجاع القروض ،وهو ما جعل أغلب الدول تعاني من التهرب الضريبي.

حيث تخضع المصارف الأوربية لرقابة السلطات الوطنية في بلادها، ولكن في ظل دورها في الأزمة المالية العالمية أدي إلي تبيان ضعف الرقابة المصرفية للإتحاد ،ماجعل الكثيرون يفكرون بفرض المزيد من الرقابة والسيطرة على المصارف. ويقول مؤيدو الدعوة لتشديد الرقابة على المصارف ، إنه يجب إيجاد كيان أوروبي في منطقة اليورو يتولى الرقابة على المصارف فيها للتركيز على استقرار منطقة العملة الأوروبية الموحدة. ونقلت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية عن وزير مالية ألمانيا فولفجانجشويبله قوله أخيرا: "ثبت أن الانضباط الذاتي والرقابة الخفيفة لا يكفيان في القطاع المالي. إن ترك المصارف لنفسها أدى إلى تدمير ذاتي للسوق". كما أن الرقابة المشتركة على المصارف تعد أيضا مجرد خطوة أولى نحو قيام الاتحاد المصرفي لمنطقة اليورو وهي الخطوة التي تعد حيوية لاستعادة الثقة بالمنطقة الرازحة تحت وطأة الديون. وقد تم البدء بعنصر الرقابة لأنه لا يحتاج إلى تغيير في معاهدات الاتحاد الأوروبي.

فقد برهنت التجارب الأخيرة أن المصارف الصغيرة تشكل تهديدا للإستقرار المالي فكان من الضروري ان تكون مهمة الاشراف الممنوحة للبنك المركزي الأوروبي تشمل جميع المصارف ،إلا أن البنك المركزي فشل في دوره الرقابي على جميع المصارف في منطقة اليورو.[1]

يبقى دور المركزي الأوروبي واسعاً جداً ومنوطة به صلاحيات كبرى من بينها اجازة وسحب تراخيص والاضطلاع بعمليات التفتيش الموقعي، بالتعاون مع المشرفين الوطنيين والتحقق من صحة نماذج البنوك الداخلية، كذلك اجبارهم على اخذ احتياطات اخرى مثل السعي للحصول على رأسمال[2].

اضافي والسيولة وغيرها من المتطلبات التحوطية ."prudential" requirements"[3]،

المصارف المتعثرة غير القادرة على البقاء وبدون هذه اللجنة قد يوجد خللا بين عمليات الاشراف ووظائف القرار.

هذا هو الوضع المصرفي الأوروبي الحالي فأوروبا28 دولة في وضعها الحالي ومستوى الرقابة يجب أن يكون قوياً ومُلزماً سيما وان القطاع المصرفي فيها يشكل حيزاً كبيراً من اقتصادها وتعثره يلقي بتداعياته على اقتصادها الحقيقي– وهل يمكن لأوروبا تحمّل هذه التداعيات سيما ان مستوى البطالة مرتفع والنمو الاقتصادي متراجع وقدرتها التنافسية غير كافية..

[1] -أوربا من الوحدة النقدية إلي الرقابة الموحدة علي المصارف،متحصل عليه من:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=31345498 ،يوم:2016/05/15،على الساعة:12:11.

[2] – Prudential requirements، Available at:
http://ec.europa.eu/finance/bank/regcapital/index_en.htm

[3]أوربا من الوحدة النقدية إلي الرقابة الموحدة علي المصارف،متحصل عليه من:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=31345498،يوم:2016/05/15،على الساعة:12:11.

ماجعل المفوضية الأوربية تولي البنك المركزي الأوروبي المستقل تماما مهمة الرقابة المشتركة، حيث تم تشكيل مجلس داخل البنك لتولي المهمة بما يضمن ابتعاد مهام السياسة النقدية والرقابة المصرفية عن باقي مكونات البنك، وقام فيتور كونستانسيو نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي سيتولى رئاسة المجلس الجديد. وسيخضع الكيان الجديد للمساءلة أمام البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في منطقة اليورو، وستشمل سلطاته أيضا الرقابة على مؤسسات التصنيف الائتماني المرخص لها وإجراء اختبارات قدرة المصارف على تحمل الضغوط المالية وفرض معدلات رسملة محددة على المصارف ومراقبة مستويات مخاطر الائتمان لدى المؤسسات المالية[1].

وسيظل للسلطات المصرفية الوطنية وكذلك الهيئة المصرفية الأوروبية دور في مراقبة القطاع المصرفي لأن المفوضية الأوروبية تدرك أن البنك المركزي الأوروبي لا يستطيع فرض الرقابة الكاملة على أكثر من 600 مصرف في منطقة اليورو. وترى المفوضية الأوروبية أن يتم فرض الرقابة المشتركة الجديدة على الدول الأعضاء في منطقة اليورو فقط في حين يكون للدول العشر الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حق اختيار المشاركة في النظام إذا أرادت ذلك[2].

المطلب الثالث :أسباب إقتصادية.

---

[1]وزراء مالية الاتحاد الأوروبي يحاولون الاتفاق على الرقابة المصرفية ،متحصل عليه من:
http://www.alwasatnews.com/news/720725.html ،يوم:2016/05/15،على الساعة:12:28.

[2]كرامة مروي،**الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية معبر أساسي لنقل أزمة منطقة اليورو إلي دول المغرب العربي**، مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي" الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا"،جامعة تبسة ،ص 3

إضافة إلي الأسباب السابقة يمكن إضافة أسباب إقتصادية أخري كان لها السبب في الأزمة وهي:

– الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوربا حصصه في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا ،بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم وكذلك خسارة أوربا لحصصها في السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إنخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.

– مشكلة بنية منطقة اليورو الإقتصادية حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو إنسجام في بنية المؤسسات وبوجود إختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوي النمو والتطور.

– عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوربي حيث لايسمح للدول بصك النقود لتغطية إحتياجاتها لتسهيل تجارتها وهذا دفع الدول إلي رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية مما أدي إلي خفض قدراتها التنافسية.

– التنافس بين الدول الأوربية في الكثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والإقتصادي لعدم وجود هوية أوربية موحدة ،ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلي معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.[1]

– الدين العام: فخلال فترة حكومة رئيس الوزراء كوستاس كرامنليس، والتي امتدت لخمس سنوات بين 2004 – 2009 ارتفع الدين العام 70 مليار يورو إضافية، كما ارتفعت نسبة العجز

[1] -كرامة مروي،مرجع سابق،ص4

والإنفاق العام، لذلك قدمت تلك الحكومة استقالتها تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وتحت ضغط فضائح الاختلاس المالية من قبل مسؤولين نافذين في الدولة، وجاءت بعدها حكومة يورغوس باباندريو الاشتراكية إلى السلطة ووجدت أنها غير قادرة على معرفة الحجم الحقيقي للدين العام[1].

لذلك بادرت الحكومة إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقق من حجم الدين، بالرغم من أن حجم هذا الدين الذي أعلن عنه آنذاك هو 300 مليار يورو إلا أن اللجنة اكتشفت أنه قد يصل إلى ترليون يورو، ويمكن أن نتبين حجم الأزمة حين نقارن حجم الدين العام بمجمل الدخل القومي لعام 2009 والبالغ 260 مليار يورو بحسب مصادر الميزانية العامة للدولة.

– المراقبة والإشراف الأوروبي: تلزم قوانين الاتحاد الأوروبي دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على اتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة[2].

قامت الحكومات اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة الى الـ Eurostat تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أفريل 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريرا إلى الـ Eurostat محتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من

---

[1] عبد اللطيف درويش،الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها،متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html ،يوم 2016/05/14،على الساعة:16:22.

[2] رواق خالد،مرجع سابق،ص 78.

الدخل القومي، وقد اكتشف الـ Eurostatالعديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير.

*إرتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية :في اليونان من خلال توجيه إمكانية الحصول على الإئتمان الرخيص ،لدفع الإنفاق الحكومي وتعويض إنخفاضالضرائب.ودفع ثمن الواردات دون صادرات.

– ضعف التحصيل الضريبي:فالتهرب الضريبي من أهم الأسباب الرئيسية في عجز الموازنة.

– الفساد الإقتصادي :الذي ينتشر في مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات حتي طال القطاعات الخاصة أيضا[1] .

– إرتفاع الصادرات بحدة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا وهولندا وغيرها من البلدان في أوربا ماسمح بتوسيع الإتجاهات التنافسية.[2]

– إزدهار الطلب المحلي بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية وزيادة تكاليف وحدة العمل وتآكل القدرة التنافسية الخارجية ،إضافة إلي إنخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة.

[1]طبني مريم،**واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوربي في ظل الأزمات المالية2002-2012**، مذكرة ماجستار، جامعة بسكرة:قسم العلوم الإقتصادية ، 2014،ص132.

[2]رواق خالد،مرجع سابق،ص 78.

– إنخفاض أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8إلي 17 %،مع خسائر في الدول ذات الدخل المرتفع ،كما كان هناك إنخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي[1].

[1] -يونس رحمة،**تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليورو'دراسة حالة اليونان'**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة:قسم العلوم الإقتصادية ، 2014،ص25.

المبحث الثالث:الأسباب السياسية والإجتماعية.

وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلي العوامل السياسية والإجتماعية التي كانت سببا في أزمة اليورو حيث كان لها الدور في إنتشار هذه الأزمة وإنتقالها إلي مجالات أخري كالمجال السياسي والإجتماعي.

المطلب الأول:الفساد الإداري

يعتبر الفساد من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع السياسي ،الإجتماعي وحتي الإقتصادي، على المستوي الدولي فالفساد موجود في أي مؤسسة أو تنظيم يعطي فيها لأحد أعضائها السلطة والسيطرة والقدرة على إتخاذ قرارات مختلفة فهو إذا سوء إستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة[1] .

أما الفساد الإداري فيصعب إيجاد تعريف موحد له ذلك لأسباب عدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها،ومن ضمن التعاريف التي أعطيت للفساد الإداري مايلي:

- إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة.
- إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أوطلب إبتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة أو الإستفادة من إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق الأرباح خارج إطار القوانين المرعية كالفساد الإداري الذي تطغي من خلاله الإجراءات الخاصة على العام[2].

---

[1] –حليمي حكيمة،بن رجم محمد خميسي،**الفساد المالي والإداري"مدخل لظاهرة غسيل الأموال"**، مداخلة ألقيت في الملتقي الوطني "حوكمة الشركات للحدمن الفساد الإداري "جامعة بسكرة :قسم العلوم الإقتصادية، ماي 2012،ص 4

[2] يونس رحمة،مرجع سابق ،ص26.

لا تقتصر مشكلات الفساد والرشوة على البلدان الفقيرة والنامية، التي لا تبدي فقط تسامحاً مع منتهكي القوانين والاجراءات الوطنية المعمول بها لمكافحة مختلف قضايا الفساد، وإنما تشجّع على ممارستها لأسباب سياسية واقتصادية صرفة، بل تشمل كذلك البلدان الغنية والمتقدمة، التي تضع محاربة الرشوة والفساد الإداري في مقدمة الأولويات الإجرائية، وتسعى للقضاء عليهما عبر مختلف القوانين والتشريعات المشددة والصارمة[1].

حيث أصدر في أول تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي للعام 2013 بشأن الفساد في دول الاتحاد الأوروبي، تحدّث التقرير عن وجود مشكلات كثيرة ومقلقة، في قضايا الفساد تعاني منها جميع دول الاتحاد، ولكن بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى، ما يعني أن تطبيق استراتيجية مكافحة الفساد التي وضعها الاتحاد الأوروبي، لم تحقق كل أهدافها المنشودة.

تقرير المفوضية وصف مظاهر الفساد الواسعة النطاق في غالبية دول الاتحاد بـ «الخطيرة والمثيرة للدهشة»، ولا تنسجم مع الشروط والقوانين الوطنية والأوروبية، التي يتوجب الالتزام بها وتطبيقها على أرض الواقع، وأنها أصبحت تكلّف موازنات حكومات الاتحاد خسائر هائلة تقدر بحوالي 120 مليار دولار سنوياً[2].

ولاحظ تقرير المفوضية الأوروبية، أن مختلف مشكلات الرشوة والفساد الإداري، أخذت تتسع بشكل خطير وملفت خصوصاً في دول أوروبا الشرقية والوسطى، مثل بلغاريا ورومانيا واليونان، حيث

---

[1] عز الدين بن تركي،منصفشرفي،**الفسادالإداري"أسبابه آثاره وطرق مكافحته"**، مداخلة ألقيت في الملتقي الوطني حول "حوكمة الشركات للحد من الفساد الإداري "،جامعةبسكرة:قسم العلوم الإقتصادية ،ماي 2012،ص2

[2] –المفوضية الأوربية تعترف الفساد مرعب،متحصل عليه من: http://paltimes.net/post/58302 ،يوم 2016/05/14،على الساعة 20.30

ينتشر في أوصالها الفساد بشكل مطرد وخصوصاً في المضاربات المالية والصفقات العامة والأنظمة الصحية، ولم تعد تكترث بضرورة تحقيق إصلاحات ملحة بشأنها[1].

في المقابل، يقول التقرير، أن هناك بعض الدول مثل السويد والدنمارك وفنلندا وألمانيا، تتقلص فيها نسبة الفساد والرشوة، وتتمتع بمصداقية عالية في مكافحته من خلال تطبيق القوانين والإجراءات والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة، وعدم التسامح إزاء أيّ خرقٍ للقانون، ومقاومة الحركات التي قد تشجّع على سوء الائتمان وقبض الرشاوى وتبذير الأموال العامة. في المقابل، يقول التقرير، أن هناك بعض الدول مثل :السويد والدنمارك وفنلندا وألمانيا، تتقلص فيها نسبة الفساد والرشوة، وتتمتع بمصداقية عالية في مكافحته من خلال تطبيق القوانين والإجراءات والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة، وعدم التسامح إزاء أيّ خرقٍ للقانون، ومقاومة الحركات التي قد تشجّع على سوء الائتمان وقبض الرشاوى وتبذير الأموال العامة[2].

ويعترف تقرير المفوضية بأن هناك صعوبات بالغة تعترض طريقها لمعالجة مشكلات الفساد بالوسائل الجدية والملزمة، بسبب أنها لا تمتلك سلطة القرار بفرض القوانين والإجراءات.

وكان تقرير سابق أصدرته منظمة الشفافية الدولية للعام 2013، حول مؤشرات الفساد في العالم، قد تحدّث بشكل موسع عن قضايا الفساد في دول الاتحاد الأوروبي، وقال إنه على الرغم من تصدّر بعض الدول مثل الدنمارك والسويد وفنلندا قائمة الدول العالمية، في الحد من تفشي مظاهر

---

[1] هاني الريس،الفساد والسلطة في أوربا،متحصل عليه من:http://www.alwasatnews.com/news/859757.htm ، يوم:2016/05/14،على الساعة:20.45

[2] المفوضية الأوربية تعترف الفساد مرعب،متحصل عليه من: :http://paltimes.net/post/58302 ،يوم 2016/05/14،على الساعة 20.30.

الرشوة والفساد الإداري وتوفير الملاحقات القضائية لمنتهكي القوانين والإجراءات بشأن الفساد، فإنه في مقابل ذلك هناك دول مثل سلوفينيا وأسبانيا والبرتغال، مازالت تحتل مراكز متأخرة في قوائم المؤشرات في منطقة اليورو، وتواجه زيادةً في مستويات الفساد، بسبب تراكم المشكلات في قطاعاتها المصرفية[1]

ويمكن للبعض أن يتذكّر في سياق التقارير الأوروبية السابقة حول قضايا الفساد في بعض دول الاتحاد الأوروبي، والتي تحدّثت عن عمليات فساد وفضائح مالية تورط بها عدد من كبار المسئولين في الأجهزة الحكومية الرسمية، من خلال المضاربات وعقد الصفقات التجارية وقبول الهدايا المالية للاستفادة منها في معارك الانتخابات الرئاسية أو التشريعية. ونذكر منهم على سبيل المثال قيادات متقدمة في الحزب الاشتراكي البلجيكي، الشريك الأساسي في حكومة جون لودي زعيم حزب الشعب المسيحي، بعد إنجاز صفقات شراء طائرات إيطالية لحساب القوات المسلحة البلجيكية. تلك الصفقات أطاحت بوزير الخارجية البلجيكي ويلليكلايس في العام 1995.

المطلب الثاني:مشكلة الديمقراطية الأوربية.

إن مسألة الديمقراطية من أهم المسائل التي تسعي الدول لتحقيقها ،والإتحاد الأوربي كغيره من المنظمات سعي لتحقيق الديمقراطية عن طريق العدالة القائمة بين الدول الأعضاء ،إلا أن مسألة التكامل وبعد مدة من الزمن أصبحت لدي المواطنين أمر مشكوك بها ومدي مصداقيتها،ماجعل هذه البلدان تشعر أن التكامل أمر غير مرغوب فيه، وقد أظهرت دراسة أجراها عدد من خبراء الاقتصاد صورة قاتمة للمشروع الأوروبي. توصلت الدراسة بعد تحليل بيانات قدمتها استطلاعات الرأي على مدى أربعة عقود إلى "أن ثلاثة أحداث مهمة هي معاهدة ماستريخت عام 1992، والتوسع نحو أوروبا

[1] –نفس المرجع،متحصل عليه من: http://paltimes.net/post/58302:

الشرقية عام 2004، والأزمة المالية الاقتصادية عام 2010، أحدثت أكبر أثر سلبي على آراء الناخبين في الاتحاد الأوروبي"، إذ اعتبرها الأوروبيون قوة دافعة نحو تكامل أكبر لا ينسجم مع أمزجتهم[1].

عندما انطلق الاتحاد عرف باسم «المجموعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة»، وبدا ذلك كافياً، إلا أنه برأي المحلل البريطاني في مجلة "الإيكونومست" راندل بيكر: "لم يكن كافياً". لقد أراد مؤسسو الاتحاد تشكيل منظومة توقف نزوع الأوروبيين نحو الحروب عبر دحر الولع بالحدود الفاصلة بين دول القارة وبلورة رؤية أوروبية موحدة. ومما لا شك فيه أن هذه الفكرة تحققت على أرض الواقع، والأمر الذي لا يجب نسيانه أن الحروب الوحيدة التي اندلعت في أوروبا نشبت بين دول ليست عضواً فيه، مثل دول البلقان بعد انهيار الفيديرالية اليوغسلافية في تسعينات القرن الماضي[2].

والمشكلة التي يتحدث عنها عالم السياسة الفرنسي جان مونيه الذي يعتبر أحد منظري فكرة الاتحاد والعامل لتأسيسه، تكمن في أن نخبة من البيروقراطيين من ذوي التوجه الأوروبي هي من يتولى عملية الاندماج، فيما كان من المفترض أن يأخذ منظرو الفكرة بالاعتبار مخاوف الناخبين لكي يكون الاتحاد محصناً في شكل كاف أمام التحديات والتفتت ،هذاماخلق مشكلة الديمقراطية الأوربية.1

---

[1] –الأزمة المالية تضع الإتحاد الأوربي أمام إختبار،متحصل عليه من:
http://arabic.people.com.cn/31659/6559012.html ،يوم:2016/05/19،على الساعة:19:08.

1– صوفيا محمد خلف،**أوربا:الإتحاد قوي على رغم الأزمات التي تعصف بدوله الفقيرة**،متحصل عليه من:
http://www.alhayat.com/m/story/850675*3* ،يوم:2016/05/15،على الساعة :20.00.

يشعر الكثير من الأوروبيين بأن أمر التكامل والاندماج مفروض عليهم، وهذا يعني أن الاتحاد يعاني من مشكلة ديموقراطية. وكان مونيه توقع عام 1976 "أن تشكل الأزمات أوروبا، وستكون نتاج مجموعة من الحلول التي سيتم تبينها لتجاوز تلك الأزمات".

ويرى محللون أنه كان من المفترض أن يكون المشروع الأوروبي محصناً من مخاوف الناخبين وغير قابل للإلغاء افتراضياً، وأن تدفعه المشكلات نحو الأمام من خلال اكتشاف الحاجة إلى اتساع نطاق النفوذ السياسي الأوروبي، وكما يقول المحلل مارك بوكانان: «كان الهدف أن يرى الناخبون في النهاية الحكمة من وراء ذلك[1].

وفي هذا السياق تحدث مؤيدو التكامل الأوروبي عن خلق سلسلة من التفاعلات والعمليات المستمرة بحيث لا تكون العودة إلى الوراء ممكنة حتى ولو في شكل موقت خياراً مطروحاً وتكشف استطلاعات الرأي المتعددة على مدى السنوات الماضية أن الناخبين الأوروبيين لا يريدون التخلي عن العملة الموحدة، ويرغبون بقوة في استمرارها، ولكنهم لا يستسيغون ولا يستوعبون الطريقة التي تدار بها المؤسسات الأوروبية حالياً، لهذا فهم يعارضون التوجهات نحو تعزيز الاندماج الذي يعد ضرورياً وفق خبراء الاقتصاد من أجل إبقاء على وحدة العملة. هذا يعني وفق بوكانان "أن الناخبين الأوروبيين لا

[1] مارك بوكانان،هل فقد الأوربيون الثقة في إتحادهم؟،متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=1311 ،يوم:2016/05/15،على الساعة:19:28.

يريدون التقدم ولا التراجع، كما لا يريدون الثبات أو البقاء في أماكنهم!"، ما يثير الأسئلة الجدية عما إذا كانت النخبة الأوروبية قد أخطأت في حساباتها[1].

الأوروبية، كما أنه يعارض ما تقوم به هذه الهيئات من تعزيز للاندماج والتكامل الذي يراه غير ضروري كوسيلة للحفاظ على وحدة العملة. ما الذي يعنيه ذلك؟ يقول مارك بوكانان: "الناخبون الأوربيون لا يرغبون في التقدم أو التراجع، وأيضاً عدم الثبات في أماكنهم". وهذا يثير تساؤلات كثيرة عما إذا كانت النخبة الأوروبية أخطأت في حساباتها، وإذا كان كذلك فهذا يبدو كارثياً برأي مونيه.

كذلك مع تبلور جماعات مضادة لهذه الظاهرة لا تقلّ خطورة تتمثل في حركات ذات نزعات شوفينية وقومية متطرفة وفاشية وشعبوية وأصولية مسيحية ترفع شعارات معادية للإسلام والمسلمين في رد فعل على الإرهاب الإسلاموي والأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

ويواجه المشروع الأوروبي مع وصول حزب «سيريزا» اليساري في اليونان إلى الحكم، أخطاراً جدية وحقائق صادمة، فهذا الحزب يواصل إبتزاز الكبار في الاتحاد الأوروبي بتهديده بخروج اليونان من منطقة اليورو إذا لم يتم التراجع أو تعديل خطة الإنقاذ الأوروبية التي فرضت عبرها المفوضية الأوروبية على البلاد سياسة تقشفية وجعلت من تنفيذها شرطاً أساسياً لمساعدة الدولة التي شارفت قبل أعوام قليلة على الإفلاس[2].

---

[1] –سلمي عبد الله نجم،الإتحاد الأوربي مستقبل التجربة وإشكالاتها،متحصل عليه من: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=108 ،يوم:2016/05/19،على الساعة:19:03.

[2] – لماذا يقلق العالم من فوز اليسار في اليونان،متحصل عليه من:http://www.sasapost.com/syriza-party-make-the-world-worry/ ،يوم:2016/05/19،على الساعة:18:34.

والمشكلة بدأت تتعمق مع بروز أحزاب مماثلة في دول أخرى أعضاء لا تخفي رغبتها في الانسحاب من منطقة اليورو، وربما حتى من عضوية الاتحاد في حال وصولها إلى الحكم على رغم تأكيد المستشارة الألمانية أنغيلا مركل أن هذا السيناريو غير مرجح في الوقت الراهن، لأن إسبانيا والبرتغال وإرلندا التي كانت مهددة هي الأخرى بالإفلاس، تمكنت جميعها من تعزيز اقتصاداتها ومعالجة مشاكلها المالية بسياسات تقشفية وإصلاحات واسعة على جميع المستويات. وكان المستشار الألماني السابق هيلموت كول رأى "أن قوة اليورو تكمن في عدم قدرة أي شخص على الخروج من دون إلحاق ضرر كبير بدولته واقتصادها"[1].

إن تنامي قوة الأحزاب والتيارات القومية المتشددة المناهضة للمشروع الأوروبي، في المجتمعات الأوروبية ونجاحها في تحقيق معدلات فوز لا يستهان بها في الانتخابات الوطنية، وفي انتخابات البرلمان الأوروبي ويشكل أمراً كارثياً، لا سيما وأن آراء الناخبين المتضاربة تبعث اليأس في نفوس القادة الذين يريدون تعزيز التكامل، لكنهم مع ذلك يرون في هذه الأزمة وهذه الظاهرة فرصة جديدة لتعزيز التكامل،إلا أن فقدان ثقة الناخبين في المشروع الأوروبي يمثل رسالة تحذير خطيرة.

المطلب الثالث:أسباب إجتماعية.

تنادي قواعد علم الاقتصاد بوجوب توافق الرفاه الاجتماعي مع مستوى التطور الاقتصادي للبلد المعني. فبرامج الرفاه الاجتماعي التي تفوق مستوى تطور بلد ما ليست جيدة لأغراض التنمية الاقتصادية، كما حدث في اليونان. ومن جهة أخرى إذا تطور الاقتصاد بسرعة دون أن يحدث تحسن

[1] أثر الديمقراطية على الأوربيين والحكم عليها،متحصل عليه من: http://www.dorar.net/enc/mazahib/300 ،يوم:2016/05/15،على الساعة:20:30.

مناظر له في المستويات المعيشية للناس وفي رفاهيتهم الاجتماعية فسوف لن يشعروا بأنهم يحصلون على "مكاسب." وذلك ما سيكون له بدوره أثر سلبي على التنمية الاقتصادية[1].

إن الرفاه الاجتماعي المفرط الذي يتجاوز مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما يؤدي إلى عرقلة التراكم ويؤذي برامج الرفاه في المستقبل. ففي علم الاقتصاد يحظى الإنتاج بالأولوية القصوى. إنه هو الذي يقرر الاستهلاك ويتحكم فيه. إذ على المجتمع تحسين مستوى إنتاجه إذا كان يرغب في تحسين مستوى استهلاكه. والإنتاج هنا يشير إلى الإنتاج الموسع لأن الحجم الكبير للإنتاج فقط هو الذي يوجد المنافسة ويتيح توافر إمدادات مضمونة. ويجب أن يتسم مثل هذا الإنتاج الموسع بنوعية راقية ومستوى رفيع (من المنتجات) من خلال الابتكار وتحسين الهيكل الصناعي[2].

فالرفاه الإجتماعي لليونان كان من بين أسباب بروز الأزمة فيها فجذور المشكلة تعود إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيء قبل انضمامها إلى منطقة اليورو فكانت دائماً تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي بسبب رفاهية مواطنيها وعدم السيطرة على النفقات العامة ،فلجأت إلي الاقتراض خاصة من الدول الأوروبية الأخرى وبالتالي أصبح على اليونان ديون عالية جدا بحيث أصبح من الصعب عليها أن تسددها .

اعتاد الشعب اليوناني على العيش فوق طاقاتهم ومدخولاتهم،حيث تعد اليونان رمزاً للحياة الرغيدة،ما جعل الأزمة تؤثر اليونان حكومة وشعباً، فوجد نفسه في طاحونة الأزمة بعد أن ربط مصير

---

[1] –أزمة اليونان الإقتصادية،متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2010/5/19 / يوم:2016/05/19،على الساعة:11:55.

[2]قاسم مكي،الموازنة بين الرفاه الإجتماعي والنمو الإقتصادي،متحصل عليه من: : http://omandaily.om/?p=320138،يوم:2016/05/15،على الساعة:17:26

اقتصاده الوطني بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي والعالمي، وقبوله لجميع شروط الاتحاد الأوروبي[1].

فالأزمة المالية التي عصفت بأوربا افقدت الطبقة العاملة 61 مليون وظيفة ماجعل نسبة البطالة ترتفع الارتفاع لتصل إلى حوالي 220 مليون عاطل عن العمل. وتأتي اليونان وأسبانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تعاني من معدلات مرتفعة. فقد أعلن معهد الإحصاء الوطني الأسباني أن معدل البطالة في أسبانيا حوالي 26.2%، كما وصلت في اليونان 26.9%. وقد تعرضت الطبقة العاملة اليونانية لإجراءات تقشفية صارمة فقد خفضت الحكومة اليونانية رواتب الموظفين حوالي 40% خلال الأعوام الأخيرة، وذلك خضوعا لبرنامج الإنقاذ الذي فرضته الترويكا المكونة من "البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية". كما تتضمن إلغاء معظم إعانات البطالة، إضافة إلى زيادة أسعار الدواء بنسبة 30%. لتسديد ديون الحكومة التي تقدر بحوالي 175% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

بينما يعاني الشعب من الفقر والبؤس والإملاق، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الخدمات الصحية والاجتماعية، وانهيار مقولة "دولة الرفاه الاجتماعي" في غرب أوروبا التي احيطت بهالة كبيرة في مرحلة معينة، وصلت حد الادعاء بأن "دولة الرفاه" تضيق الفجوة بين الطبقات، علما بأن الخدمات

[1] عبد الرحمان العالي،أزمة اليونان من مشكلة داخلية إلي أزمة تهدد الإقتصادالعالمي،متحصل عليه من: http://rs.ksu.edu.sa/79939.html ،يوم:2016/05/15،على الساعة:17:20.

[2] –معدل البطالة متحصل عليه من:http://ar.tradingeconomics.com/country-list/unemployment-rate ،يوم:2016/05/19،على الساعة:17:24.

الاجتماعية والرعاية الصحية التي يحصل عليها دافعو الضرائب، جاءت ثمرة نضالات الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية[1].

وقد عبر عالم الاقتصاد البريطاني "جون مينارد كينز" عن ذلك بشكل واضح، حين اعتبر تدخل الدولة من أجل استقرار السوق، الطريق الوحيد لبقاء الدولة الرأسمالية، وعلى الحكومة أن تضمن التشغيل التام، واستحداث نظام الرفاه الاجتماعي. واضح مما تقدم، أن الهدف الحقيقي الحفاظ على استقرار السوق وعلى السلطة السياسية، وليس معالجة مشكلة البطالة أو الفقر، أو تحقيق "دولة الرفاه الاجتماعي"، وبالحصيلة النهائية لم تحقق الرأسمالية استقرارا للسوق، كما لم توفر التشغيل. إن أسلوب الإنتاج الرأسمالي لن يقيم الدولة الفاضلة[2].

و بتحميل الفئات الشعبية تكلفة الأزمة، وتكلفة الإنفاق الممول بالقروض، من خلال السياسات التقشفية التي فرضتها على الطبقة العاملة والشرائح المتوسطة في المجتمع، قد تؤدي إلي عدم إمكانية الخروج من الأزمة المالية، وتحقيق الاستقرار في السوق، بل وفرت مناخات سياسية واقتصادية لتوسيع الفجوة بشكل مرعب بين الطبقات الاجتماعية.

إضافة إلي بروز عدة مشاكل إجتماعية أخري كإرتفاعنسبة الفقر في اليونان إلى 21,4% خلال العام 2011 ليشمل 2,3 مليون شخص يكسبون أقل من 60% من متوسط العائدات، مقابل

---

[1] – الديون تغرق اليونان من جديد،متحصل عليه من:www.aljazeera.net/news/presstour/2011/6/18 / ،يوم:2016/05/19،على الساعة:12:02.

[2] فهمي الكتوت،الأزمة تطحن الفقراء وتزيد ثروة الأثرياء،متحصل عليه من: :http://joleft.org/index.php/articles/319-2015-01-25-22-11-43 ،يوم:2016/05/15،على الساعة:20:55.

20,1% عام 2010، في حين يبلغ المتوسط المسجل عام 2011 في دول الاتحاد الأوروبي نسبة 16,9% بحسب معهد يوروستات للإحصاء[1].

[1] الفوارق الطبقية في اليونان تظهر على سطح متقشف ماليا،متحصل عليه من:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/05/04.html،يوم 2016/05/15،على الساعة،23:22.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي خلاصة الفصل الثاني نلحظ أن الأزمات المالية تنتشر بسرعة بسبب النظام الرأسمالي الذي يسيطر على إقتصاديات الدول ،حيث بدأت أزمة الديون السيادية في اليونان وإنتشرت إلي أغلب دول منطقة اليورو ولكن نسبة الضرر كانت تختلف من دولة إلي أخري فكانت هناك جملة من المؤشرات لظهور هذه الأزمة أهمها تراجع معدلات النمو في الإتحاد الأوربي ومنطقة اليورو وبدرجات متقاربة تدل علي مدي تأثير الأزمة على الإتحاد ككل.

فقد كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلي هذه الأزمة إختلفت في طبيعتها مابين أسباب إقتصادية أهمها أزمة الرهن العقاري ،وغياب الرقابة المصرفية وصولا إلي الأسباب السياسية والإجتماعية والتي بدورها تلعب دور كبير سواء في إنتشار هذه الأزمات أو في توسعها وتأزمها.

الفصل الثالث : انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي.

بعد التطرق لمختلف الحركيات السببية المؤدية للأزمة الإقتصادية في منطقة اليورو والتي ساهمت في إنتشار الأزمة إلي الإتحاد الأوربي ككل.

سوف نحاول في هذا الفصل إلي التطرق لأهم إنعكاسات هذه الأزمة على الإتحاد الأوربي من خلال التطرق لمبحثين أساسيين ،المبحث الأول سوف يتم من خلاله التعرف على إنعكاسات هذه الأزمة على الإتحاد الأوربي،والمبحث الثاني الذي سيتم التعرف على سيناريوهات مستقبل هذا التكتل في ظل الأزمة التي عصفت به .

المبحث الأول : الانعكاسات الاقتصادية والسياسية .

هناك العديد من الإنعكاسات التي خلفتها الأزمة داخل الإتحاد الأوربي إلا أنه سوف نقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلي أهم الإنعكاسات الإقتصادية والسياسية من خلال ثلاث مطالب أساسية.

المطلب الأول: سياسية التقشف.

التقشف هو السياسات التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية ،كنسبة من الناتج المحلي وغالبا ما تاجأ لها الحكومات أثناء الكساد أو التراجع الإقتصادي الحاد[1].

وهي تهدف للسيطرة على النمو في الدين العام غير أن المشكلة إن هذه السياسة مكلفة جدا للدول المدينة, لأنها تخفض من مستويات الطلب الكلي على سبيل المثال:

_ رفع معدلات الضريبة يخفض مستويات الدخل بعد الضريبة , كما إن خفض مستويات الإنفاق الحكومي سيقلل الإنفاق الكلي , وكلاهما يؤديان إلى خفض معدلات النمو و من ثم رفع معدلات البطالة.[2]

وهو ما جعل العديد من دول الإتحاد الأوربي تتبع سياسة التقشف بهدف الخروج من الأزمة فقد شكلت شروط خطط الإنقاذ في اليونان النموذج الواضح والحي لذلك فقد تضمت جملة من السياسات المتمثلة فيما يلي :

---

[1] إقتصاديات التقشف،جريدة العربية،فيفري 2015،متحصل عليه من:
https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/0b6876aa-f595-4fc2-9153-c0bd2857d2de
،يوم:2016/05/20،على الساعة:22:39.

[2] عدنان عباس على،**إجتماع القمة الأوربية في مرسيليا:قضايا كبري ونتائج متواضعة**، مجلة إتحاد مصارف: الكويت، العدد 99،فيفري 2012، ص 57.

_ السياسية المالية العامة : وتمثلت في ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل11 % من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى اقل من 3 %.

_ الإنفاق العام: من خلال توفير 5.25 % من تدابير الإنفاق من خلال تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد و تجميدها 3 سنوات مع إلغاء العلاوة المعتاد صرفها للقوى العاملة في المناسبات.

_ إيرادات الحكومة : تكون بهدف زيادة الناتج المحلي 4%عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة و الضرائب على السلع الكمالية , التبغ الكحول و السلع الأخرى.

_السياسات الهيكلية: من خلال العمل على تحديث الإدارة العامة و تدعيم أسواق العمل و سياسات الدعم و تحسين مناخ الاستثمار و خصخصة المؤسسات العامة.

_ الإنفاق العسكري: تتوفر الخطة خفض ملحوظ في الإنفاق العسكري خلال فترة الأزمة.

_ إصلاح النظام التقاعدي: تخفيض مخصصات التقاعد المبكر .

_ برامج المستحقات: تقليص برامج المستحقات الحكومية , تخفيض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها إلى أفقر الشرائح السكانية[1].

غير أن اليونان دخلت في أزمة سياسية داخلية بسبب تدابير التقشف القاسية وغير الفعالة، المتزايدة التي فرضتها الحكومة اليونانية فقد دخلت اليونان في أزمة الإحتجاجات المتواصلة من خلال الإعتصام في ساحات عامة [2].

---

[1] صندوق النقد الدولي ، **ادارة العلاقات الخارجية ، بيان مشترك عن اليونان صادر عن السيد اولي ريم مفوض الاتحاد الاوروبي والسيددومينيك ستروس مدير عام ساب لصندوق النقد الدولي** ، الولايات المتحدة الأمريكية : بيان صحفي رقم:2010،177.

[2] برناردو باريلا،**أوربا في خضم الأزمة**،(د.ب.ن):كتب الأصوات العالمية،2012،ص ص،30،29.

أما ايرلندا اتخذت بالفعل خطوات جزئية بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية , ورفع سن الحد الأدنى للمعاش و الحد من استحقاق الرعاية الاجتماعية , وخفض الأجور خفض الإنفاق العام بنسبة محاولين بذلك تقليل العجز اقل من 3%.[1]

_ أما بالنسبة للحكومة الايطالية و الاسبانية أيضا فد عملوا على تدابير التقشف و إصلاح بعيد المدى في محاولات لإعادة كسب ثقة السوق و بناء القدرة التنافسية , فقد قامت اسبانيا, بتعديل ميزانية متوازية بهدف تخفيض العجز في الميزانية , كما تم إجراء سلسلة من الإصلاحات في سوق العمل لخفض الأجور.

_ أما الايطالية فقد أجاز البرلمان الايطالي حزمة من إجراءات التقشف من شانها إن توفر على الدولة ما يقارب 48 مليار يورو يهدف إلى تفادي أزمة مالية واسعة النطاق و حماية ثالث اكبر إقتصادي في المنطقة (منطقة اليورو).[2]،خوفا من إنتقال أزمة الديون السيادية إليها وإنهاء العجز بنهاية العام حيث تضمنت خطة التقشف من ايطاليا مزيجا من الإنفاق وزيادة الضرائب .

وتشمل خفض الإنفاق العام و إصلاح نظام التقاعد لرفع السن للنساء و تثبيت الأجور للعاملين بالحكومة.

و تخفيض الشروط المنظمة لسوق عمل المهنيين بهدف خفض و تقليص عجز الميزانية إلى 39 %.

ويرى بول كروغمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 2008 عن سياسات التقشف التي تتبعها الحكومات الغربية , خصوصا حكومات منطقة اليورو , مأزق حقيقيا يؤدي إلى طريق مسدود , حيث اشتد كروغمان في انتقاداته , إن التقشف في عز الأزمة يقود إلى انكماش و حرمان الملايين من الناس فرص عملهم , وهو الأمر الذي يعكس تراجع الاقتصاد و انكماشه إضافة إلى تراجع الإيرادات

---

[1] Rebecca M.Nelson,**the eurozone crisis;overview and issues for congress**,congressional research service,31 may 2012,p5.

[2] لمياء بوعروج،**الأزمة المالية العالمية الراهنة:تداعياتها على الإقتصاديات الأوربية والسياسات الحكومية في مواجهتها**،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"الأزمة الإقتصادية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة تبسة:كلية العلوم الإقتصادية،ص 23.

الضريبية التي تشكل المصدر الأساسي للموازنات الحكومية , و يعني ذلك الفشل في تحقيق هدف استقرارها و الحد من وطأة الفروض الحكومية و خدمة فوائدها[1] .

إن انتهاج سياسات التقشف و تراجع معدلات النمو لا يقتصر أثره على الدول التي تطبقه ،إنما ينتقل أثره إلي الدول الأخري من خلال قنوات التجارة , فأخذا بعين الاعتبار ارتفاع مستويات التجارة البينية , بين الدول الأوروبية , و ارتفاع نسبة القطاع الخارجي إلى الناتج المحلي , واعتماد النمو في جانب كبير منه على الصادرات ،فإن السياسات التقشفيه تزيد من تعقيد المشكلة وتسهل إلي إنتقالها لدول ذات أوضاع مالية أفضل.

المطلب الثاني: الإنتخابات اليونانية المبكرة.

الانتخابات اليونانية المبكرة هي الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في 25جانفي 2015، و ذالك لانتخاب ممثلين بالبرلمان اليوناني .عقدت الانتخابات قبل موعدها المحدد و ذالك بعد فشل البرلمان اليوناني من انتخاب رئيس جديد بعد فشل ستافروس ديماس المفوض الأوروبي السابق ومرشح الحكومة في الحصول على 180 صوتا للفوز بالرئاسة في الجولة الثالثة من الانتخابات عندما حصل على 168 صوتا[2].

هذه الإنتخابات التي أسفرت عن فوز بروكوبيس بافلوبولوس زعيم الحزب الديمقراطي، وكانت قد شهدت ثلاثة فصول انتهت بالفشل، مما عجل حينها بتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة فاز فيها حزب سيريزا اليساري، بقيادة أليكسيس تسيبراس.

وبعد استقالة هذا الأخير رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس كلف رئيس اليونان بروكوبيس بافلوبولوس، بتشكيل حكومة جديدة.

---

[1] بول كروغمان،ماذا لوفشلت سياسة التقشف في أوربا،متحصل عليه من:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=627463&issueno=11893#.V0BAjuTZL-U يوم،2016/05/21،على الساعة:12:05.

[2] اليونان:تصويت حاسم على منصب الرئيس،متحصل عليه من:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/710080/ ،يوم:2016/05/21،على الساعة:12:11.

واستقال تسيبراس على أمل إحكام قبضته على السلطة في انتخابات مبكرة بعد سبعة أشهر على تسلمه منصبه ناضل طوالها ضد دائني بلاده من أجل التوصل إلى اتفاقية انقاذ بشروط أفضل لكنه اضطر للخضوع في النهاية .

وقال تريفون أليكسياديس نائب وزير المالية في الحكومة المستقيلة إن الانتخابات وحدها قد تعيد الإستقرار إلى اليونان بعد انقسام حزب سيريزا الذي يتزعمه تسيبراس حيال قبول الشروط الشاقة لثالث خطة انقاذ يقدمها الاتحاد الأوروبي لليونان .

وأضاف أليكسياديس "سيكون للانتخابات بالتأكيد ثمن غير مباشر .. لكنها ستوضح الأمور حتى نتمكن من المضي قدما"[1].

وتابع بالقول "هناك عدد من القوى السياسية التي تعتبر خطة الإنقاذ هي الخلاص. لقد أجبر سيريزا على اتخاذ هذا الخيار السياسي لكن ذلك لم يرتكز على عقيدة".

وانفصل معارضو قرارات تسيبراس الأخيرة من أقصى اليسار في حزب سيريزا لتشكيل حزب جديد يمثله 25 مشرعا في البرلمان .وسيحمل الحزب الجديد اسم "الوحدة الشعبية" ويرأسه وزير الطاقة السابق باناجيوتس لافازانيس زعيم الجناح اليساري في حزب سيريزا الذي عارض دعوة تسيبراس لدعم خطة الانقاذ الثالثة .

وكان رئيس اليونان قد دعا ف زعيم المحافظين فانجليس ميماراكيس لتشكيل الحكومة لتجنب اللجوء إلى انتخابات جديدة ستكون الثالثة في ثلاث سنوات .

وفي حال لم يتوصل ميماراكيس لاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية في غضون ثلاثة أيام حينها سينتقل التكليف لثالث أكبر حزب في البرلمان غير ان الانتخابات تبدو نظريا أمرا مؤكدا .

[1] اليونان تتجه نحو الإنتخابات رغم تكليف المعارضة بتشكيل حكومة،متحصل عليه من: http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0QQ0Y520150821 ،يوم:2016/05/16،على الساعة:12:17.

. الجدير بالذكر أن البرلمان اليوناني كان قد صدق على الاتفاقية بين أثينا والدائنين الدوليين بشأن برنامج المساعدات الثالث والذي تبلغ قيمته 86 مليار يورو. وتم التصديق على الاتفاقية بفضل أحزاب المعارضة، إذ أن ما يزيد عن 40 نائبا في حزب "سيريزا" الحاكم رفضوا التصديق عليها بحجة أنها "مذكرة مضادة للشعب"، حيث أنهم صوتوا ضد هذه الوثيقة أو امتنعوا عن التصويت[1].

ذكرت وسائل إعلام يونانية أن أعضاء حزب "سيريزا" الذين انشقوا عن الزعيم تسيبراس خلال التصويت في البرلمان على برنامج المساعدات الثالث، قرروا الخروج من الحزب وتشكيل حزب جديد.

ويصر تسيبراس على أنه تمكن خلال المفاوضات مع الدائنين من التوصل إلى أفضل الشروط الممكنة بالنسبة لليونان، إلا أن العديد من أعضاء حزبه اعتبروا برنامج التقشف الجديد هداما بالنسبة للبلاد[2] ، إلا أن هذه الانتخابات الأخيرة حملت للمجتمع اليوناني والمهاجرين الذين يعيشون فيه انقلاباً بمقاييس الساحة اليونانية. فقد خسر حزب اليمين الحاكم منذ 2004 "الديموقراطية الجديدة" ستين مقعداً نيابياً وهي خسارة كبيرة جداً، ذهب معظمها إلى الاشتراكيين "باسوك" الذين حصلوا في النهاية على مئة وستين مقعداً نيابياً وهي أغلبية مريحة لتمرير مشاريعهم الموعودة. وحافظ الحزب الشيوعي على مقاعده الواحد والعشرين، فيما زاد حزب اليمين المتطرف "لاوس" مقاعده من 12 إلى 15، أما حزب"تجمع اليسار والتقدم" ففاز بثلاثة عشر مقعداً مسجلاً خسارة مقعد واحد، فيما فشل حزب "الخضر"» في دخول البرلمان[3] .

كما يبينه الملحق التالي :

---

[1] إتفاق بين أثينا والدائنين حول إجراءات التقشف،متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/11/18 ،يوم:2016/05/16،على الساعة:12:20.

[2] رئيس الحكومة اليوناني يكلف زعيم المعارضة بتشكيل حكومة جديدة بعد إستقالة تسيبراس،متحصل عليه من:
http://arabic.sputniknews.com/news/20150821/1015372718.html#ixzz48uCq5hjl ،يوم
2016/05/16،على الساعة :12:22.

[3] شادي الأيوبي،**الصوت الشبابي غير معادلة الإنتخابات اليونانية**،متحصل عليه من:
https://ccayoubi.wordpress.com/2011/04/11 ،يوم:2016/05/16،على الساعة:12:30.

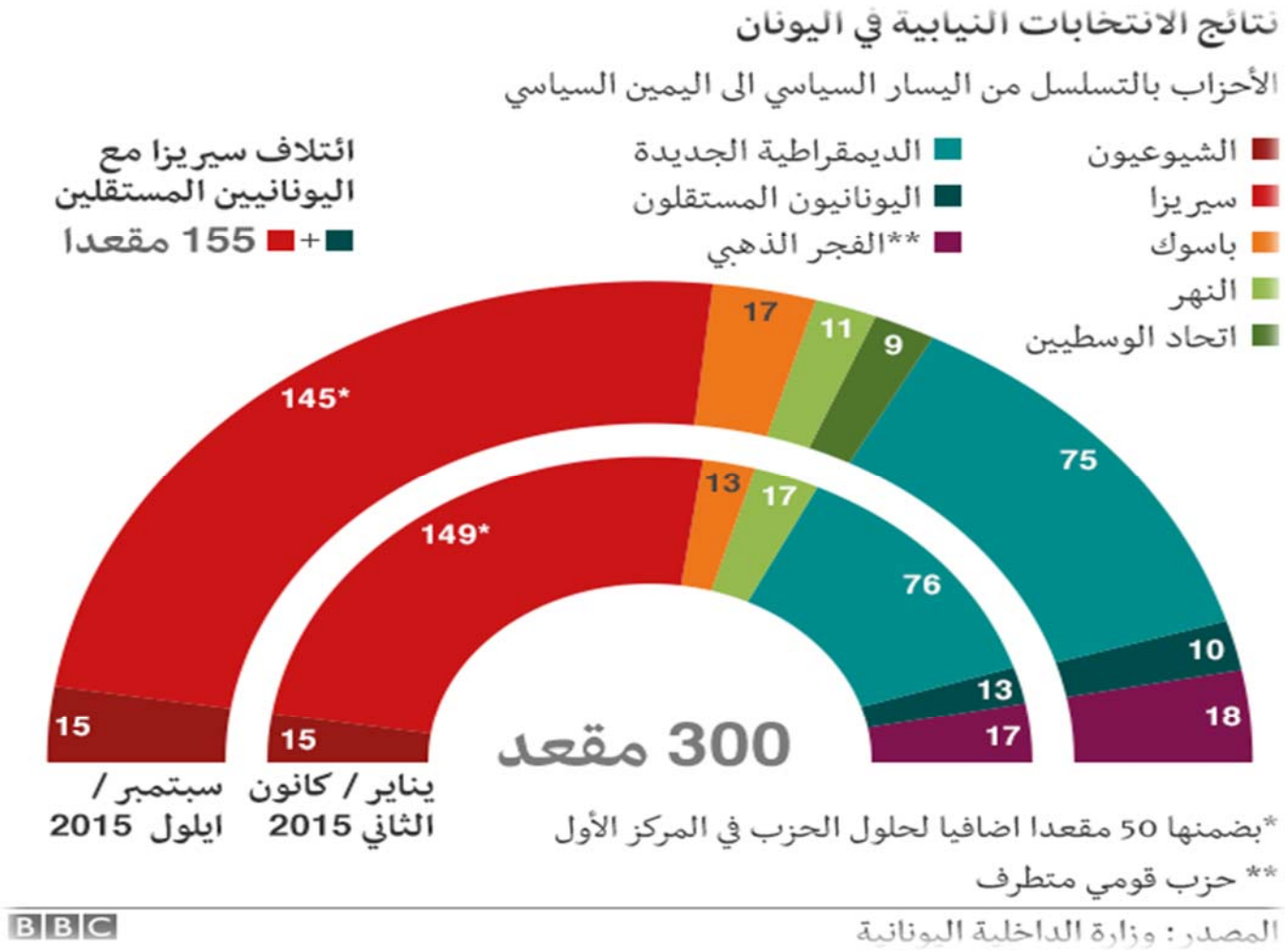

المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150920_greece_elex

وقد لعب الشباب دوراً مهماً في تحويل النتيجة لمصلحة الاشتراكيين، بسبب المشكلات الإجتماعية التي ضربت الشباب بشكل خاص مثل البطالة، والأجور المتدنية التي تعطى لخريجي الجامعات الذين بات يطلق عليهم اسم "جيل الـ 700 يورو". كل ذلك التراكم، دفع فئات واسعة من الناخبين الشباب الى السعي إلى التغيير بغض النظر عن الإنتماء السياسي،بسبب عجز الحكومة السابقة عن حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية .[1]

[1] إنتفاضة اليونان،متحصل عليه من:http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem4923.htm ،يوم:2016/05/21،على الساعة :12:53.

ويمتد التواجد الشبابي في الأحزاب اليونانية من المنظمات الطلابية والشبابية إلى مساعدي النواب والمسؤولين، وصولاً إلى انتخاب شاب في الثلاثينات (أليكسيس تسيبراس) رئيساً لحزب "تجمع اليسار والتقدم"، وإن كانت هذه ظاهرة جديدة وفريدة على الأحزاب اليونانية. وبطبيعة الحال تعتنق الشبيبة التابعة لكل حزب آراء مفكريه ومنظريه بشكل تام، وإن كان المجال لا يخلو من بعض المناقشات والمناظرات،التي تحمل أفكار تنادي بحياة أفضل للشباب والطلاب المقبلين على أعمال مثل الزراعة والاستثمار، والمناداة بحياة أفضل للأسر الجديدة.

عتبر شباب الحزب الشيوعي أكثر الشبيبة نشاطاً وانضباطاً إذ يقدمون خدمات للحزب بشكل مستمر، كما أنهم يلتزمون بشكل صارم بتعليمات الحزب الذي لم يغير خطه واحتفظ بالنسبة نفسها من المؤيدين (الحزب الثالث في البرلمان) منذ تم الترخيص له عام 1974، وذلك بعد سنوات من الحظر والملاحقة الدموية من قبل السلطة اليمينية.

الاستفتاء أيضًا تعرض للكثير من القيل والقال والشكوك في مدى قدرته على تخليص البلاد من أزمة الإفلاس التي تهددها، حيث أيد الاستفتاء 178 نائبًا من نواب البرلمان الـ300، هم نواب الائتلاف الحكومي، أي كتلة "سيريزا "اليسارية التابعة لرئيس الوزراء "تسيراس"، إلى جانب نواب حزب اليونانيين المستقلين وحزب الفجر الذهبي، فيما صوت ضد تنظيم الاستفتاء نواب حزب الديموقراطية الجديدة وحزب "باسوط"، وحزب "بوتامي"، والحزب الشيوعي اليوناني.[1]

.ودعا رئيس الوزراء اليوناني "أليكسيس تسيبراس" المواطنين إلى التصويت بكثافة ضد إنذار الدائنين، قائلاً إنه واثق من أن "الشعب اليوناني سيقول لا كبيرة ضد إنذار الدائنين، لكن في الآن نف سيقول نعم كبيرة لأوروبا التضامن"، موضحاً أن "الدائنين لم يسعوا للحصول على موافقتنا، بل للتخلي عن كرامتنا، ويجب ان نرفض ذلك"، وتابع "تسيبراس" قائلاً، "اليونانيين ليسوا ضيوفًا كي يخرجوا من الاتحاد الاوروبي."

[1] أحمد دياب،يسار جديد..أبعاد وتداعيات فوز حزب سيريزا اليوناني،متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/News/1447/ ،يوم:2016/05/21،على الساعة:13:33.

واظهرت نتيجة الاستفتاء رفض اليونانيون رزمة الإجراءات التي وضعها صندوق النقد الدولي، ما يعني الإفراج عن أكثر من سبعة مليارات يورو بموجب "برنامج الإنقاذ"، ، مقابل إقرار البرلمان اليوناني مجموعة إصلاحات مالية،كما هو موضح :

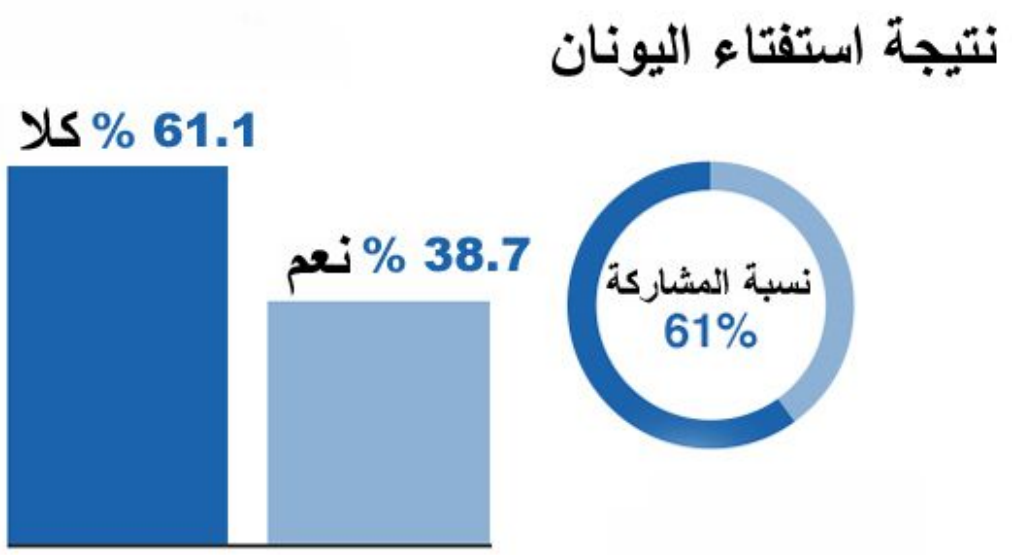

المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150705_greece_results

فقد أبرزت هذه الإنتخابات مدي إرتباط العاملين الإقتصادي والسياسي ببعضهما البعض ومدي تأثير أحدهما علي الآخر،فبفوز اليساريين الرافضين لسياسة التقشف المفروضة عليهم من طرف الإتحاد الأوربي،وكان اول رد فعل من احد ابرز الخبراء الاقتصاديين في سيريزا يانيس ميليوس مساء الاحد واضحا. وردا على سؤال لوكالة الانباء اليونانية قال ان "البرنامج)الذي عرضه وزير المالية الحالي غويكاس خاردوفيليس) مات."

وتطرق المحللون في بنك برنبرغ الالماني الى "فوز الغضب على الخوف، الوهم على العقل". ووصفوا تسيبراس على انه "متمرد شعبوي". لكن اوروبا "لن تبخل عليه بقبول الواقع: لا يمكننا ان ننفق مالا لا نملكه"، كما قالوا[1].

[1] انقلاب في اليونان:فوز حزب اليسار المتشدد في الإنتخابات وقلق الإتحاد الأوربي ،متحصل عليه من : http://www.alkurum.com/article/1/32902 ،يوم 2016/05/21،على الساعة :11:27.

من جهتها كتبت صحيفة بيلد الالمانية في نسختها ليوم الاثنين "خوف على اليورو، تسيبراس يفوز."

وفي ايطاليا، اخذ وزير الدولة للشؤون الاوروبية ساندرو غوزي علما بفوز سيريزا .وقال "نعتقد انه بعد هذا التصويت سنكون امام فرص جديدة لمواصلة التغيير في اوروبا لصالح النمو والاستثمارات ومكافحة البطالة."

في المقابل، فان نجاح سيريزا قد يعطي املا كبيرا لاحزاب اليسار الراديكالي الاوروبية مثل بوديموس في اسبانيا او حزب اليسار بزعامة جان لوك ميلينشون في فرنسا.

في اسبانيا وقبل اقفال صناديق الاقتراع في اليونان، اعلن بابلو ايغليزياس زعيم حزب بوديموس "الامل يصل، الخوف يتلاشى. سيريزا. بوديموس: سننتصر."

وفي فرنسا، تطرق زعيم الحزب اليساري جان لوك ميلانشون الى "صفحة جديدة لاوروبا[1]."

المطلب الثالث : إعادة صياغة القوانين المسيرة

بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة قرر المجلس الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية , إنشاء مرفق الاستقرار المالي : كشركة ذات مسؤلية محدودة من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا – وثم إنشاء صندوق الإنقاذ الأوروبي , الذي يسعى إلى جمع الأموال و تقديم القروض تزامنا مع صندوق النقد الدولي لتغطية الاحتياجات التمويلية لدول اليورو التي تواجه صعوبات مالية [2].

فهو صندوق مؤقت تم استبداله سنة 2013 (صندوق الإنقاذ الدائم). ومنحت له عدة صلاحيات جديدة لتقوية نذكر منها[3]:

- تقديم القروض إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو التي تعاني من صعوبات مالية .

_ التدخل في أسواق السندات الأولية و الثانوية , لشراء سندات الدول المعثرة.

[1] محمد المزديوي،**فرنسا تترقب اليسار الأوربي**،متحصل عليه من:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/1/31 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:12:57.

[2] Europine financial stability facility ، Luxembourg,7 juine 2010.

[3] European financial stability fund, Newsletter,n°4,february2012.

_ العمل على أساس برنامج وقائر , أي إقراض دولة بشكل احترازي قبل إن تحدث فيها اضطرابات بسبب وضعها المالي .

_ إعادة رسملة المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات بما في ذلك البلدان غير المبرمجة و ترتبط كل المساعدة المالية للدول الأعضاء لشروط مناسبة.

فقد اقتصرت مهمة صندوق الإنقاص الدائم هي الإدارة السليمة بيئيا و الحفاظ على استقرار المالي في أوروبا عن طريق تقديم المساعدات المالية , من خلال آلية الإنقاذ الدائمة .

و قد قدمت ألمانيا بموجب زيادة ميزانية الصندوق ضمانات بقيمة 162 مليار دولار تليها فرنسا بما يفوق 121 مليار دولار فايطاليا بمبلغ 106 مليارات دولار , ثم اسبانيا بقرابة 71 مليار دولار كما وجب على جميع باقي دول منطقة اليورو 17 الإسهام بتوفير ضمانات بمبالغ محددة , اقلها تدفعها "مالطا" و تناهز 544 مليون دولار.

_ معاهدة الاستقرار المالي الجيدة:

اتفق زعماء أوروبا على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنسيق أفضل وزيادة الرقابة على السياسة المالية , لدول الأعضاء فتم الاتفاق في ديسمبر 2011 إنشاء ميثاق مالية جديد النقطة الأساسية لهذا الاتفاق المالي هو العمل على إن تكون الميزانية الحكومية في حالة توازن أو فائض و يجب تعديل دساتير الدول الموفقة لتعكس هذه القاعدة.

وقد شكلت قمة قادة الاتحاد الأوروبي ببروكسل يومي 1و2 مارس 2012 , محطة هامة في النظام المالي و النقدي الأوروبي , إذ وقع قادة 25 دولية أوروبية على معاهدة الإنظباط المالي الجديدة،وشكلت كلا من: (بريطانيا و جمهورية التشيك) ،الإستثناء برفضهما التوقيع على المعاهدة معاهدة الإنضباط المالي الجديدة. [1]

وقد دخلت حيز التنفيذ أوائل سنة 2013 بعد مصادقة 12 دولة من أصل 25 وقد نص الاتفاق على النقاط التالية :

[1] إتفاقية الإنظباط المالي"خيار أوربا للتعافي"،متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/6/1 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:16:38.

-يمكن الاتفاق في الالتزام بحد أعلى لا يجوز للديون السيادية تجاوزها وفر من عقوبة على الدول المخالفة فالمعاهدة الجديدة تضمنت قاعدة مالية جديدة تعرف ب " القاعدة الذهبية " وفرضت على دول اليورو إدراج هذه القاعدة في دساتيرها المختلفة , حيث يسمح علميا بتسجيل عجز بنيوي سنوي لا يتخطى 0.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي علما إن القاعدة الذهبية الألمانية تسمح بعجز بنيوي أقصاه 3.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا هذه السنة[1] .

-كما نصت المادة السادسة للمعاهدة انه يتعين على الإطراف المتعاقدة الإبلاغ المسبق عن إصدارها الدين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بغية زيادة التنسيق الأوروبي .

-الدول التي تظهر سقف الديون المسموح به ستفرض عليها عقوبات أكثر فورية وتلقائية هذه العقوبات سارية المفعول ما لم تفترض عليها الغالبية , وأسلوب العقوبات ليس بالجديد إلا إن الملاحظ إن الأسلوب السائد حتى الآن يسمح بوقف فرض العقوبات بمجرد اعتراضي غالبية بسيطة عليه , وستمنح محكمة العدل الدولية صلاحية التحقيق فيما إذا كانت الدول المختلفة قد نفذت شروط قاعدة التوازن المالي المتفق عليه في المعاهدة المالية الجديدة .

كما يحق للحكومات إلى نقل ديونها عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي إن يصل العجز الهيكلي إلى 10% من الناتج المحلي ، أما الدول التي تجاوزت نسبة ديونها 60 % من الناتج المحلي الإجمالي عليها تقليصها إلى 0.5% سنويا [2].

يسمح لذلك الدول بالانحراف عن هذه الأهداف على المدى القصير ولكن في ظل الظروف الاستثنائية مثل : حدوث تراجع اقتصادي شديد وهي النقطة التي يصعب تفسيرها فلا يمكن بأي حال من الأحوال القول إن الدولة هي التي كانت السبب في تراجع وضعت اقتصادها .

فقد كانت كنتيجة حتمية للازمة القيام بجملة من التعديلات والقوانين المسير ، وقد مست اغلبها الجانب الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي من جهة ومنطقة اليورو من اجل إعادة هيكلة ، القوانين الاقتصادية بهدف النجاة من الأزمة الاقتصادية التي مست أوربا وتجنب حدوث أزمات مماثلة مستقبلا وكانت قد مرت بمرحلتين أساسين من خلال قانونين جديدين .

[1] عدنان عباس على،مرجع سابق،ص 57.

[2] مرجع سابق،ص 57.

المبحث الثاني:مستقبل الإتحاد الأوربي في ظل الأزمة

بعد مرور عقد من الزمن على إنشاء الإتحاد الأوربي،تعرض هذا التكتل لأزمة إقتصادية "أزمة الديون السيادية".

فكانت هذه الأخيرة إختبارا له أزالت الستار كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات العديدة السابقة للأزمة.

ما يجعلنا في إطار محير عن مدي إستجابة أوربا وتكيفها أم أن النتيجة ستسفر عن أوربا بدرجة أقل ما يلح علينا رسم عدة سيناريوهات مستقبلية لمستقل الإتحاد الأوربي .

و عليه قمنا بصياغة ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل اليورو وفقا للمتغيرات الحالية .

المطلب الأول: إستمرار الإتحاد الأوربي.

وهو سيناريو إيجابي لإستمرار الإتحاد الأوربي نتيجة لجملة من المتغيرات توضح فيما يلي:

في هذا الإطار يقول "خافيير سولانا" * إن الإتحاد الأوروبي إتخذ التكامل الديمقراطي – مدفوعا بإرادة حرة من أعضائها، بدلا من القوة العسكرية – و انطلق هذا التكامل إلى مستويات غير مسبوقة، ومتخذا مكانه في طليعة الابتكار المؤسسي،و التكامل الأوروبي عملية متناغمة، وعادلة. و قد استفادت الدول الأعضاء الأقل ثراء من أدوات مثل الصناديق الهيكلية وصندوق التماسك، والتي وفرت موارد كبيرة لتمكينهم من زيادة دخل الفرد الواحد[1].

ولذلك فهو يري أن التكامل خيار إيجابي فأوربا لديها الكثير من العمل الهادف لتعزيز الهويات المتعددة للأزمة من أجل تجنب الصراع .

*الممثل السامي السابق للإتحاد الأوربي للسياسة الخارجية والأمن،ووزير خارجية إسبانيا والأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي

[1] خالد مجد الدين،ماذا يخفي المستقبل للوحدة والتكامل الأوربي؟،متحصل عليه من:http://www.egynews.net ، يوم:2016/05/12على الساعة:18:26.

وعليه هناك العديد من المؤشرات التي أظهرت مدي إتحاد دول الإتحاد الأوربي في ظل الأزمة تبرز فيما يلي:

*تفاوض دول الإتحاد الأوربي فيما بينهم ،ومراعاة العوامل الخارجية المرتبطة بهم رسميا،فالترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي ثمرة لمختلف التفاعلات الإجتماعية و الإقتصادية التي لا نهاية لها.

*قيام مشروع آلية الإستقرار الأوربي،وهو مشروع جماعي يهدف إلي حماية الإستقرار المالي في منطقة اليورو .

*توحيد السياسات المالية وخلق سلطة مشتركة لهذه الغاية.

*تقديم المساعدات المالية من قبل الدول الأوربية للدول المتضررة من الأزمة اليونان،البرتغال،قبص وإيرلندا وقد تلقت اليونان بالفعل مساعدات تقدر بنحو117 %من ناتجها المحلي الإجمالي ، بينما قبرص تلقت نحو 55.9% ، تليها أيرلندا 45.1 %والبرتغال46.6 % وهو إن دلي إلا على الترابط بين الدول الأوربية .

أبرزت هذه المؤشرات مدي تماسك الإتحاد في ظل الأزمة وتكاثف جهود الدول ومساندتهم لبعضهم البعض ما يسمح بإستمرار الإتحاد الأوربي.

فالأزمة أبرزت مدي ترابط دول الإتحاد ببعضهم البعض،فنلاحظ أن أزمة اليونان أظهرت هذا الجانب حيث أن دائني اليونان هم كلا من:ألمانيا،فرنسا،إيطاليا،إسبانيا،البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي،والجدول التالي يبين نسبة المبالغ :

الجدول:(3-1):مبالغ الدول المدينة لليونان.

الدولة:	نسبة المبلغ:
ألمانيا	68.2مليار يورو
فرنسا	43.8مليار يورو

إيطاليا	**38.4مليار يورو**
إسبانيا	**25مليار يورو**
البنك المركزي الأوربي	**18.1مليار يورو**
صندوق النقد الدولي	**21.4مليار يورو**

. الجدول من تصميم الطالبة بالاعتماد على المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150705_greece_results

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلب الدول المدينة لليونان هي دول الإتحاد الأوربي بنسب متفاوتة ،وألمانيا هي الأعلي نسبة حيث ساهمت ب 68.2 مليار يورو.

هذا يؤكد عن مدي إلتحام أعضاء دول الإتحاد الأوربي مع بعضهم البعض والتنسيق فيما بينهم من أجل مجابهة الأزمة الإقتصادية الحالية والتي كانت كتحد واجه الإتحاد في نفس الوقت إختبار لمدي قوة هذا التكتل الذي لطالما كان أبرز تكتل في نظر العديد من الدول وأنموذج يحتدي به ،وبداية جديدة للسياسة الدولية التي لم تعتد تقتصر على الدول فقط إنما تعدتها لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية .

إن معظم دول الإتحاد الأوربي يرون في هذه الأزمة وهذه الظاهرة فرصة جديدة لتعزيز التكامل، ويحذرون من تكاليف أي خطوة إلى الخلف تفوق الخيال ما يجعل العودة مستحيلة،بحيث يري المستشار الألماني السابق هيلموت كول :"أن قوة اليورو تكمن في عدم قدرة أي شخص على الخروج من دون إلحاق ضرر كبير بدولته واقتصادها".

المطلب الثاني:تفكك الإتحاد الأوربي

إن غياب السلطة الأوروبية الموحدة في ما يتعلق برسم وتنفيذ السياسة المالية. والمتمثلة بالخزانة المشتركة. هو ما يجعل الأزمة الحالية أشد حدة .فهذه السلطة تتطلب إرادة سياسية مفقودة حاليا، والأسوأ أن التناسق السياسي بين مختلف أعضاء الاتحاد الأوروبي في تراجع مستمر منذ أن اتفقوا

على توحيد العملة، ونتيجة لذلك، لا وجود لحل منظورا لأزمة أوروبا؛ إذ إن جل ما فعلته الدول الأوروبية هو شراء الوقت عبر إرجاء الأزمة قدر المستطاع، وليس مجابهتها[1].

لم يميز القادة الأوروبيون الأزمة الحالية عن سابقاتها؛ ففي الأزمات العادية يمكن شراء الوقت بهدف الحد من حالات الهلع التي ترافق الأزمات الى حين عودة بناء الثقة، لكن هذه المرة، كان الوقت عاملا ضاغطا؛ إذ مع غياب الإرادة السياسية، تفاقمت المشاكل وتفرقت السياسات، والإجراءات التي كانت تبدو مناسبة لمواجهة الأزمة قبلا، أصبحت اليوم من دون فعالية مع مرور الوقت.

هذه الأزمة أثرت على رأي دول منطقة اليورو والإتحاد الأوربي،نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية ما جعل كلا من اليونان وبريطانيا راغبتان في فك الإرتباط مع الإتحاد الأوربي.

فقد دعا وزير العدل البريطاني مايكل جوف، إلى ضرورة الخروج من الاتحاد الأوروبي ، مؤكدا أن بريطانيا ستكون أفضل حالا اقتصاديا خارج التكتل الأوروبي.

وقد صرح في بيان صحفي له مايلي :"يجب علينا الوصول إلى السوق الواحدة لكننا لا ينبغي أن تحكمنا قواعد تفرض من محكمة العدل الأوروبية , التي تضع تكلفة على المشروعات وتقيد الحرية."

وأوضح :"إذا نظرنا إلى جميع الحجج المطروحة الآن حول كيف ستعاني بريطانيا اقتصاديا خارج الاتحاد الأوروبي , جميعها حجج مكررة للدعوى الأصلية للبقاء خارج العملة الموحدة[2]."

وأضاف :" يمكنكم أن تروا كيف يمكن للدول خارج الاتحاد الأوروبي أن تبرم اتفاقيات وتنمو بشكل أسرع من الدول داخل منطقة اليورو"[3].

---

[1] محمد إبراهيم السقا،**السيناريوهات المستقبلية لليورو**،مجلة الإقتصادية الإلكترونية،متحصل عليه من: http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html ،يوم:2016/05/21،على الساعة:15:07.

[2] عايب وليد،بوخاري لحلو ،**مستقبل الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوربي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان**،مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي"واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات،جامعة الوادي:قسم العلوم الإقتصادية،2011،ص3.

[3] وزير العدل البريطاني:**سنكون أفضل حالا إقتصاديا خارج الإتحاد الأوربي**،متحصل عليه من: : http://www.egynews.net،يوم 2016/05/12،على الساعة:19:33.

وقال مايكل جوف :"أحد الأشياء المدهشة في الاتحاد الأوروبي هو أنه أدى إلى انعدام الأمن الاقتصادي والبطالة الجماعية لدول مثل اليونان وأسبانيا والبرتغال."

فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، عن إجراء استفتاء شعبي على بقاء بلاده داخل الاتحاد الأوربي من عدمه، في الثالث والعشرين جويلية 2016.

حيث أعلن كاميرون ذلك من مقر حكومته في دواننغ ستريت، عقب اجتماع لمجلس الوزراء.

وقد صرح كاميرون:" إنه سيدعو لبقاء بلاده داخل الاتحاد الأوربي بعد إصلاحه، واصفا الاستفتاء بأنه واحد من أهم القرارات "في حياة البريطانيين"،هذا وقد وافق وزير العدل البريطاني على الخروج من المنطقة على أساس قدرة بريطانيا على عقد إتفاق للتجارة بديل مع بقية أوربا بعيدا عن التكتل في حين أيد العديد من الوزراء البريطانين البقاء داخل الإتحاد .[1]

وحذر كاميرون من أن مغادرة الاتحاد الأوربي سيكون بمثابة "قفزة في الظلام"، وحث الناخبين على دعم اتفاقه لإصلاح الاتحاد.

وتتصدر وزيرة الداخلية البريطانية، تريزا ماي، قائمة الوزراء الذي يؤيدون البقاء داخل الاتحاد، بينما يؤيد وزير العدل مايكل غوف الحملة المؤيدة للمغادرة[2].

ويقول كاميرون في هذا السياق:" إن اتفاقه لإصلاح الاتحاد الأوربي، الذي تم التوصل إليه خلال قمة الاتحاد في بروكسل الجمعة، سيعطي بريطانيا "وضعا خاصا" داخل الاتحاد، ويأخذ في

[1] كاميرون في مواجهة المشككين حول بقاء بريطانيا في الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:
http://www.newsjs.com/url.php?p=https://www.annahar.com/article/314330
،يوم:2016/05/21،على الساعة:15:37.

[2] الحكومة وافقت على إقتراح بقاء بريطانيا في الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:
http://www.france24.com/ar/20160220 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:15:30.

الاعتبار مخاوف لندن إزاء استفادة المهاجرين من مساعدات الرعاية الاجتماعية، وإعفاء بريطانيا من الالتزام بأي إجراءات تكامل تؤدي إلى اتحاد أكثر تقاربا."[1]

إضافة إلي بريطانيا فاليونان كذلك تخرج من هذا التكتل خاصة في ظل مختلف التظاهرات التي شهدتها اليونان من طرف المواطنين مطالبين بذلك من الأطر السياسية الحاكمة في اليونان الرضوخ لمطالب الشعب لذلك فإن خروج اليونان من منطقة اليورو أمر حتمي،بسبب الإضطراب المالي في اليونان وفشل خطة الإنقاض إضافة إلي تراكم الديون اليونانية وعدم قدرة اليونان على تسديد هذه الديون،فهي مدينة لأغلب دول الإتحاد الأوربي خاصة ألمانيا التي حملت أعباء المديونية .

خروج اليونان من منطقة اليورو والعودة إلي عملة "الدراخما"،ستسمح لليونان بزيادة الصادرات اليونانية وإنعاش قطاعات حيوية في الإقتصاد اليوناني، كالسياحة ذلك كون العملة ذات صرف متدني ستغري السياح في العالم بإختيار اليونان كوجهة سياحية .

كما أن تراجع قيمة صرف"الدراخما"،سيساعد في زيادة القدرة التنافسية للبضائع اليونانية على البضائع الأوربية وهو ماقد يخلق تنافس حاد بينها وبين الإتحاد الأوربي[2].

*فخروج كلا من بريطانيا واليونان،قد يؤدي إلي إنهيار هذه الكتلة وتفككها.

وكما صرح العالم الإقتصادي الأمريكي"ميلتون فريدمان"،بتوقعة سنة 2002 تفكك إتحاد دول اليورو في فترة لا تتعدي 15 سنة على إعتبار أنه مشروع فاشل بسبب الفوارق اللغوية والثقافية والدينية وأن السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي الأوربي لاتناسب جميع الدول[3].

---

[1] بريطانيا والإتحاد الأوربي:الإستفتاء البريطاني على مصير العضوية،متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/02/160220_uk_eu_refrendum ،يوم 2016/05/12،على الساعة 20:09.

[2] ماذا يعني خروج اليونان من منطقة اليورو،متحصل عليه من:https://arabic.rt.com/news/787631 ،يوم:2016/05/12،على الساعة:20:50.

[3] جاك ديلور،**تطبيقات اليورو وشابتها إخفاقات من البداية**،متحصل عليه من:
http://www.bbc.co.uk/help/web/mothballing ،يوم 2016/05/12،على الساعة :20:55.

المطلب الثالث:توسع الإتحاد الأوربي.

وهو سيناريو إيجابي ينطلق من فكرة أساسية وهي توسع الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوربي وذلك عن طريق قبول عضوية تركيا داخل الإتحاد الأوربي، فقد بدأت العلاقة التركية الأوربية سنة 1963 ،بعد توقيع إتفاقية أنقرة التي ضمت بموجبها تركيا كعضو في السوق الأوربية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1964

هناك عدة عناصر موجهة ومقوية للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يمكن ذكر أهمها بالشكل التالي[1]:

- **العوامل التاريخية** :بعد تأسيس تركيا كدولة جمهورية وتبنيها لمبدأ الحداثة والعلمانية وجدت نفسها أقرب إلى الاتحاد الأوروبي ثقافيًا واقتصاديًا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبسبب الاتفاق العسكري بين الطرفين أصبح هناك ارتباط وثيق بينهما استمر لفترات طويلة.

- **العوامل الجغرافية** :وجود بعض أجزاء تركيا الجغرافية داخل حدود القارة الأوروبية، كما يوجد أكثر من 14 مليون تركي يقطنون في أوروبا مما يجعل لتركيا ثقلًا ديمغرافيًا جغرافيًا داخل أوروبا.

- **تشابه نظام القانون والدستور** :بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 أصبحت قوانين الدستور التركي بأغلبها مستمدة من القوانين الأوروبية وخاصة السويدية والفرنسية.

- الحرب على الإرهاب المنتشرة في مناطق عدة من العالم، والتي تستدعي توثيق العلاقات التعاونية والمعلوماتية بين الطرفين.

فإنضمام تركيا للإتحاد الأوربي يمثل مصلحة حيوية من الناحية السياسية والإقتصادية لكلا الطرفين ،ذلك بناء على المصالح المشتركة بينهما مما يؤدي إلي تحقيق إستقرار كبير في العملية الديمقراطية التي شهدتها تركيا وهو ما يعزز دورها الإقليمي الإقتصادي هذا من جانب تركيا.

[1] إلى أين وصلت العلاقات بين تركيا والإتحاد الأوربي؟،متحصل عليه من:http://www.turkpress.co/node/11104 ، يوم:2016/05/13،على الساعة:17:20.

أما من جانب الإتحاد الأوربي،سوف يحقق مكاسب ذات أبعاد إستراتيجية متعلقة بالدور الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط حيث نلحظ حاجة أوربا لتركيا لصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، خاصة بعدما شهدت المنطقة نشوب ما يسمي بثورات الربيع العربي،

حيث أن توسع الإتحاد الأوربي بإنضمام تركيا، سيمنحه حدودا مجاورة مما سيجعله أكثر تواصلا في المنطقة خاصة من الناحية الإقتصادية لكسبه سوقا لا يستهان بها لتصدير منتجاته إليه .

كما أنه سيكون له تأثيرا في سياسات منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الإتحاد ومنه سيكون الإتحاد نموذجا للديمقراطية يحتذي به من قبل معظم دول الشرق الأوسط[1].

إضافة إلي أن الإتحاد الأوربي بحكم الجوار الجغرافي سيكون قريب من مصادر الطاقة ،وهذا ما يجعل الإتحاد يبحث عن مصادر بديلة للطاقة ،ما يجعل من أراضيها ممرا لنقل مصادر الطاقة.

فيجب ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي المتبادل بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بشكل يجعل مواطني الاتحاد الأوروبي وقيادته يستوعبون مدى إيجابية وفائدة تركيا الاقصادية المتبادلة لهم، هذه الفائدة ستغطي على النظرات السلبية بشكل كامل يمكن أن تزيد من قوة العلاقات السياسية بين الطرفين تزيد هذه الخطوات من دفع عجلة تطور العلاقات بين الطرفين .

كما أن هناك العديد من الدول الأوربية المؤيدة لدخول تركيا لمنطقة اليورو من بينهم:إيطاليا،اليونان ،رومانيا،بلغاريا،السويد،فنلندا،ورومانيا.

إن نسبة النمو الإقتصادي في تركيا سنة 2015 بلغت نسبة 3.9%أما في دول الإتحاد الأوربي فكانت مابين(1.5إلي1.9%)،وهي نسبة منخفظة جدا.

هذا ما يجعل قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي أمر حتمي للنهوض بالإقتصاد الأوربي،وإيجاد أسواق جديدة إضافة إلي الإقتصاد الأوربي خاصة في ظل الأزمة التي أثرت على نسبة النمو الإقتصادي للإتحاد الأوروبي[1].

[1] حيدر جاسم محمدمحمود،**واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوربي ومستقبلها**،مذكرة ماجستار،جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية،2014،ص ص 99، 100.

وما يزيد من إحتمال دخول تركيا للإتحاد هو ما تم مؤخرا من توقيع إتفاقية إعادة اللاجئين بين الإتحاد الأوربي وتركيا هذه الإتفاقية التي نصت على منح تركيا على مساعدات مالية وتنازلات سياسية بخصوص ملفها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنها دخول المواطنين الأتراك بلا تأشيرة إلى دول منطقة الشنغن في مقابل الموافقة على استعادة جميع اللاجئين من اليونان وتوطينهم مؤقتا في تركيا.

وحاول بعض قادة الاتحاد الأوروبي التخفيف من تأثير الحوافز المعروضة على تركيا. ما جعل أوغلو يعلن بأنه متفائل بشأن إيجاد "أرضية مشتركة". وأضاف أنه يرغب في الحفاظ على "بعد إنساني" في الأزمة.

وقالت المستشارة الألمانية، إنغيلا ميركل، "إن تركيا مطالبة بالوفاء بالمعايير الدولية في حماية جميع اللاجئين[2]."

لكن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قال:

"إن الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يتأمل في سجله بشأن التعامل مع المهاجرين قبل أن أن يملي على تركيا ماذا ينبغي القيام به في الوقت الذي تستضيف تركيا ثلاثة ملايين (مهاجر)، أولئك الذين يعجزون عن إيجاد فضاءات بالنسبة إلى عدد محدود من اللاجئين"

كما تم تصريح من قبل المفوضية الأوربية تم الإعلان من خلاله مايلي:

"تركيا أوفت بالمعايير المطلوبة لإلغاء تأشيرة دخول مواطنيها ،وسنطلب من الدول الأوربية الموافقة على ذلك"[3] ، وهو ما يؤكد على قروب قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي.

---

[1] حسين طلال مقلد،**تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 26،2010،ص ص 382 380.

[2] أزمة المهاجرين:تركيا تدرس صفقة الإتحاد الأوربي في قمة بروكسل،متحصل عليه من: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160317_eu_summit_merkel ،يوم 2016/05/13،على الساعة :19:30

[3] مواطنو تركيا إلي أوربا بلا تأشيرة ،متحصل عليه من: http://www.turkpress.co/node/21505 ،يوم 2016/05/13،على الساعة:19:40.

خلاصة الفصل الثالث:

شكلت آثار الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو منعرجا هاما في مسيرة الإتحاد الأوربي حيث أن الآثار لم تقتصر فقط على الجانب الإقتصادي فقط بل تعدت الجانب الإقتصادي إلي الجانبيين السياسي الذي أثر بشكل مباشر على الجانب الإجتماعي من خلال المضاعفات التي تلت هذه الأزمة ما أدي إلي ضرورة التعرف على مصير هذا التكتل بعد جملة من النجاحات .

وفي ضوء ما سبق من مشاكل وتحديات باتت تواجه مستقبل الاتحاد الاوروبي وتضغط بشدة على عقول كبار المسؤولين القائمين على مؤسساته وتستثير قدراتهم نحو تطوير ميكانزمات للتكيف مع التطورات الجديدة، يبرز احتمال قوي بحدوث انفصال أو شرخ في الاتحاد الأوروبي كأحد السيناريوهات المستقبلية لهذا الإتحاد و الانفصال لا يعني بالضرورة أن يكون مدويا ومؤديا إلى انهيار الاتحاد و إنما قد يؤدي إلى وجود محورين أو كتلتين داخل أطر الاتحاد بحيث تتبنى كل كتلة منها نموذجا اقتصاديا مختلفا عن الأخرى، وتسير كل منها على طريق التكامل والوحدة السياسية بوتيرة أسرع من الأخرى.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة أن الأزمة الإقتصادية التي تعرضت لها منطقة اليورو والإتحاد الأوبي شكلت تهديد للتكامل الأوربي،ورغم كون أنها أزمة إقتصادية غير أنها أثرت على جميع المجالات خاصة منها السياسي من خلال تهديدها للإستقرار السياسي في المنطقة والذي طالما سعي الإتحاد لتحقيقه والمحافظة عليه.

ويمكن الإجابة على فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

*فيما يخص الفرضية الرئيسية للدراسة يمكن إثباتها على إعتبار ما سبق ذكره في متن هذا البحث العلمي وهو أن الأزمة شكلت فعلا تحدي لمنطقة اليورو والإتحاد الأوربي لمدي قدرته على الحفاظ على هذا التكتل ، في ظل المشاكل الإجتماعية والسياسية التي خلفتها الأزمة الإقتصادية ،وفي نفس الوقت كانت إختبار لدول الإتحاد الأوربي فقد برز ذلك من خلال تكاثف جهود دول الإتحاد مع بعضهم البعض من خلال التنسيق القائم بينهم سواء كان من خلال الدعم المادي المقدم للدول المتأثرة أو من خلال مختلف القرارات الناتجة عن الأزمة ذلك عن طريق إنشاء صندوق الإنقاذ الأوربي وغيرها من القرارات المشتركة.

*أما بالنسبة للفرضية الثانية يمكن نفيها فعلي الرغم من سياسة التقشف المتبعة من طرف دول أوربا للتعافي من الأزمة إلا أن طبيعة الشعوب الأوربية وهي الحياة المليئة بالرفاهية جعلت هذه الشعوب تدخل في أزمات أكثر خطورة سياسية وإجتماعية كالبطالة والمظاهرات التي جعلت الأزمة تتعدي جانبها الإقتصادي لتصبح أزمة أكثر صعوبة وتعقيد وتشعب حيث أصبحت أزمة سياسية وإجتماعيةمايجعل الخروج من الأزمة أكثر صعوبة من ذي قبل.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلي جملة من النتائج نستخلصها فيما يلي:

*إن الأزمات الإقتصادية هي دورية ،لا يخلو العالم منها نتيجة الطبيعة الإقتصادية العالمية "الرأسمالية"،ورغم العديد من التعريفات التي حاول المفكرون من خلالها إعطاء مفهوم للأزمات الإقتصادية إلا أنه لايوجد تعريف موحد بحكم أن كل أزمة تختلف عن سابقتها بحكم تعدد أسباب الأزمات ولا يمكن

وضع مفهوم موحد لهم إضافة إلي تعدد النظريات المفسرة للأزمات كل نظرية ترتبط بسبب معين لنوع محدد من الأزمات فالنظريات توضع عن كل أزمة وتختلف النظريات من مدرسة إلي أخري.

*أن الإتحاد الأوربي يشكل أنجح أنموذج للتكتلات حيث أصبح يشكل وحدة سياسية من خلال مختلف المؤسسات المنبثقة عنه إضافة إلي إستقلالية هذه المؤسسات ،والتي تعمل بشكل مستقل عن الدول.

وتعتبر منطقة اليورو من بين أبرز إنجازات الإتحاد الأوربي فمن خلال توحيد العملة كانت كإنطلاقة جديدة للإتحاد وشكلت نجاحا إقتصاديا كبيرا فأصبحت اليورو تنافس الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية .

*كانت أزمة الديون السيادة كالرياح التي حاولت العصف بكل الإنجازات التي حققها هذا الإتحاد فكانت بدايتها في اليونان ولم تلبث حتي إنتشرت الأزمة داخل منطقة اليورو ودول الإتحاد الأوربي علي حد سواء،فشكلت تهديد خطير للمنطقة من خلال جملة المؤشرات التي أبرزت مدي تأثير الأزمة بمنطقة اليورو والإتحاد الأوربي خاصة مع تزايد إنخفاض مستوي النمو الإقتصاديلمنطقة اليورو والإتحاد الأوربي كانت دلالة واضحة على مدي خطورة هذه الأزمة وضرورة التصدي لها.

*لقد إختلفت الحركيات السببية لأزمة اليوروومابينالإقتصادية،إلي سياسية وإجتماعية ،كان لها الأثر في تعميق هذه الأزمة وتشعبها فكان كل سبب يختلف عن الآخر ويؤثر في مجال معين هذا الإختلاف كان بارز من خلال تباين نسبة الضرر من دولة إلي أخري.

*كانت الإجراءات المتخذة لموجهة الأزمة سيف ذو حدين حيث ساهمت في تخفيف آثار الأزمة من جهة ومن جهة أخري خلقت فجوي إجتماعية وسياسية كبيرة خاصة في ظل مطالبة كلا من اليونان الخروج من منطقة اليورو والعودة إلي عملتها الأصلية الدراخما،وبريطانيا التي سوف تجري إنتخابات لتحديد مصيرها في البقاء أو الخروج من الإتحاد بسبب أنه أصبح يشكل تهديد لهم بسبب الأزمة الإقتصادية التي تعرض لها دول الإتحاد فأصبحت هناك أزمة ثقة مابين الإتحاد والدول المشكلة له والتي بإمكانه أن تسفر عن إنهيار هذا الكيان.

*سببت الأزمة ضرورة بناء سيناريوهات حول مستقبل هذا الكيان في ظل الأزمة وتم التوصل إلي ثلاث سيناريوهات أساسية إثنان منهما إيجابي والثالث سلبي إلا أن إحتمالإنهيار هذه الكتلة هو شبه مستحيل بسبب الأضرار التي قد تنجم عن الخروج من هذا التكتل وإنهياره خاصة وأن المنظومة الدولية حاليا

تتطلب ضرورة التعاون من أجل إحتلال مكانة في النظام الدولي،إضافة إلي أن مزايا الإتحاد طغت على سلبياته ولا يمكن أن ينهار في أول إختبار حقيقي له .

أما فيما يخص الإجابة عن التساؤلات الفرعية فقد إستخلصنا من خلال دراستنا إلى الإجابات التالية :

* الأزمة الإقتصادية :هي تغيير مفاجئ يحدث سواء على مستوى السلع او الإنتاج او المنافسة التي تكون في الإطار الاقتصادي، من شانها خلق آثار سلبية على اقتصاد دولة او مجموعة من الدول وهو ما يؤدي الي تراجع الاقتصاد فيها.

فلازمة الاقتصادية تؤدي الى إحداث تغيرات سريعة وما يستلزم وضع وتحديد استراتيجيات لازمة لإعادة التوازن.

*لقد إختلفت الأسباب المؤدية لأزمة الديون السيادية أهمها :أزمة الرهن العقاري،غياب الرقابة المصرفية ،إضافة إلي أسباب إقتصادية،أما بالنسبة للأسباب السياسية والإجتماعية فتمثلت في مشكلة الديمقراطية والفساد الإداري إضافة إلي مشاكل إجتماعية أخري كطبيعة الشعب اليوناني والأوربي.

*إن مستقبل الإتحاد الأوربي من الصعب التعرف عليه خاصة في ضل الشد والجذب بين الدول الأعضاء ورغبة بريطانيا في الخروج من الوحدة الأوربية إضافة إلي الأزمة في اليونان التي تزداد تضخما كلها عوامل قد تؤدي إلي إنهيار الكتلة الأوربية .

قائمة المراجع:

1-باللغة العربية :

أ/ الكتب:

ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 12، بيروت:دار صادر للطباعة والنشر، 1995.

أحمد زين الدين،**طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية**،عمان:دار إثراء للنشر والتوزيع،2007.

أحمد يوسف الشحات ،**الأزمات المالية في الأسواق الناشئة 'مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا '**،مصر: دار النيل للطباعة والنشر،2001.

إسماعيل معراف،**التكتلات الإقتصادية الإقليمية**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2012.

برناردو باريلا،**أوربا في خضم الأزمة**،(د.ب.ن):كتب الأصوات العالمية،2012.

حسن نافعة،**الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

خليل حسين ,**المنظمات القارية و الإقليمية** ,بيروت: دار المنهل اللبناني,2010.

زياد شفقان الضرابعة,**الإتحاد الأوربي و القضية الفلسطينية** ,عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع,2010.

سامي إبراهيم السويلم،**أسلحة الدمار المالي الشامل**،السعودية:مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي،2009.

السيد البدوي عبد الحفيظ، **إدارة الأسواق المالية. نظرة معاصرة**،القاهرة: دار الفكر العربي ،1999.

طارق عبد العال حماد ،**التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك** ،الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1999.

عامر محمد، **استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات** ، القاهرة: دار العلم للنشر والتوزيع، 2006.

محسن الخضيري،**اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوربية الموحدة**،مصر:مجموعة النيل العربية، 2002.

محمد الصيرفي، **إدارة الأزمات** ، الإسكندرية :مؤسسة مورس الدولية،2008.

محمد دحام كردي،**مستقبل الإتحاد الأوربي** ،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013.

محمد مصطفي كمال،فؤاد نهرا،**صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية_الأوربية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

مخلد عبيد المبيضين ،**الإتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية متميزة**،عمان:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012.

هشام صاغور ,**السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه دول المتوسط**,الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية,2010.

يوجين فارجا ،**أزمة النظام الرأسمالي**،(تر: احمد فؤاد بليغ)، بيروت: (د.د ن)،1975.

يوسف احمد أبو فارة ،**إدارة الأزمات مدخل متكامل**،(د .ب ن): دار الاثراء،2009.

ب/المقالات:

أنور محمد فرج , **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط "اعلان برشلونة انموذجا"**, مجلة الدراسات الدولية, بغداد العدد 39 ,2009.

أوكيل نسيمة وآخرون،**الأزمة المالية في منطقة اليورو"أسباب نشوبها وإنتشارها"**،(د.ب.ن):مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد2014،61.

باري جونستون، **تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال**، مجلة التمويل والتمويل ، صندوق النقد الدولي،ديسمبر،1998 .

بوالكور نور الدين،**أزمة الدين السيادي في اليونان"الأسباب والحلول"**،سكيكدة:مجلة الباحث،عدد13، 2013.

التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدول الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، الإمارات العربية المتحدة:قطاع شؤون السياسات الإقتصادية ، 2012،ص8

حسين طلال مقلد،**تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد 26،2010.

حسين طلال مقلد،**دور المؤسسات فوق القومية في تعزيزتكامل الإتحادالأوربي"البرلمان الأوربي"**،مجلة المستقبل العربي، (د.س.ن.).

رضا الشكندالي،**الإقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوربية ومتطلبات النمو**،مجلة المغرب الموحد،العدد الثامن،1سبتمبر 2010.

عبد اللطيف درويش،**اليورو في مواجهة التحديات**،(د.ب.ن):مركز الجزيرة للدراسات،2012 .

عدنان عباس على،**إجتماع القمة الأوربية في مرسيليا:قضايا كبري ونتائج متواضعة**، مجلة إتحاد مصارف: الكويت، العدد 99،فيفري 2012.

مفتاح صالح،**الأزمة المالية العالمية**،بسكرة:مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد8، 2010.

ناجي التوني ، **الأزمات المالية** ،الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، العدد:99 ،ماي 2004.

نبال محمود القصبة،حسين الفحل،**تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة"الأسباب،التداعيات،والعلاج"**،دمشق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصاديةوالقانونية،المجلد 18،العدد2012،1.

ج/ الملتقيات:

براهمي زرزور،شريط كمال،**الإقتصاد السياسي للأزمات المالية"بين عوامل النشأة وعدوي الإنتشار**"،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"الأزمة المالية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا"،جامعة تبسة:قسم العلوم الإقتصادية.

حسين عبد المطلب الأسرج،**الأزمة الإقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية**،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"،جامعة سطيف،قسم العلوم الإقتصادية،2009.

حليمي حكيمة،بن رجم محمد خميسي،**الفساد المالي والإداري"مدخل لظاهرة غسيل الأموال**"، مداخلة ألقيت في الملتقي الوطني "حوكمة الشركات للحدمن الفساد الإداري "جامعة بسكرة :قسم العلوم الإقتصادية، ماي 2012.

عايب وليد،بوخاري لحلو ،**مستقبل الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوربي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان**،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات،جامعة الوادي:قسم العلوم الإقتصادية،2011.

عبود زرقين،شوقي جباري،**تأثير الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات دول الإتحاد الأوربي**، مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي حول : الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا جامعة تبسة: ،(د.س.ن) .

عز الدين بن تركي،منصفشرفي،**الفسادالإداري"أسبابه آثاره وطرق مكافحته**"، مداخلة ألقيت في الملتقي الوطني حول "حوكمة الشركات للحد من الفساد الإداري "،جامعةبسكرة:قسم العلوم الإقتصادية ،ماي 2012.

كرامة مروي،**الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية معبر أساسي لنقل أزمة منطقة اليورو إلي دول المغرب العربي**، مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي" الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا"،جامعة تبسة .

لمياء بوعروج،**الأزمة المالية العالمية الراهنة:تداعياتها على الإقتصاديات الأوربية والسياسات الحكومية في مواجهتها**،مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي"الأزمة الإقتصادية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة تبسة:كلية العلوم الإقتصادية.

د/المذكرات:

بشير باعمارة،**أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك"دراسة حالة بنك القرض الجزائري 2002-2011**"،مذكرة ماجستار :جامعة ورقلة،قسم العلوم الإقتصادية،2013.

جلاوي رشيدة،**الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل آداء البنوك-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماستر ،جامعة البويرة:قسم العلوم الإقتصادية ،2015.

حيدر جاسم محمدمحمود،**واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوربي ومستقبلها**،مذكرة ماجستار ،جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية،2014.

خديجة بوديب،**دور مؤسسات الإتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد**،مذكرة ماجستير :جامعة قسنطينة ،قسم العلوم السياسية ، 2011.

رواق خالد،**أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوربية**، مذكرة ماجستير :جامعة بسكرة ،قسم العلوم الإقتصادية ، 2013.

سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة**،مذكرة ماجستار :جامعة سطيف،قسم علوم التسيير،2010.

طبني مريم،**واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوربي في ظل الأزمات المالية2002-2012**، مذكرة ماجستار ، جامعة بسكرة:قسم العلوم الإقتصادية ، 2014.

عبد الغاني بن علي،**أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجستير :جامعة دالي إبراهيم ،قسم العلوم الإقتصادية ، 2010.

لخضاري نجاة،**التكامل النقدي الأوربي منطقة النقد المثالية**، مذكرة ماجستير :جامعة تلمسان ،قسم العلوم الإقتصادية ،2006،ص 50

نادية العقون،**العولمة الإقتصادية والأزمات المالية:الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، مذكرة دكتوراة :جامعة باتنة،قسم العلوم الإقتصادية،2013.

يونس رحمة،**تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليورو'دراسة حالة اليونان'**، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة:قسم العلوم الإقتصادية ، 2014.

هـ/المقالات الصحفية:

صندوق النقد الدولي ، **ادارة العلاقات الخارجية ، بيان مشترك عن اليونان صادر عن السيد اولي ريم مفوض الاتحاد الاوروبي والسيددومينيك ستروس مدير عام ساب لصندوق النقد الدولي** ، الولايات المتحدة الأمريكية : بيان صحفي رقم:2010،177.

و/الروابط الإلكترونية:

الإتحاد الأوربي بالعربية ،متحصل عليه من:http://www.eu-arabic.org/euro.html ،يوم:2016/04/10،على الساعة:20:30.

إتفاق بين أثينا والدائنين حول إجراءات التقشف،متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/11/18 ،يوم:2016/05/16،على الساعة:12:20.

إتفاقية الإنظباط المالي"خيار أوربا للتعافي"،متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/6/1 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:16:38.

أثر الديمقراطية على الأوربيين والحكم عليها،متحصل عليه من: http://www.dorar.net/enc/mazahib/300
،يوم:2016/05/15،على الساعة:20:30.

أحمد دياب،يسار جديد..أبعاد وتداعيات فوز حزب سيريزا اليوناني،متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/News/1447/ ،يوم:2016/05/21،على الساعة:13:33.
الأزمة المالية تضع الإتحاد الأوربي أمام إختبار،متحصل عليه من:
http://arabic.people.com.cn/31659/6559012.html ،يوم:2016/05/19،على الساعة:19:08.
أزمة المهاجرين:تركيا تدرس صفقة الإتحاد الأوربي في قمة بروكسل،متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160317_eu_summit_merkel ،يوم
2016/05/13،على الساعة :19:30
أزمة اليونان الإقتصادية،متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2010/5/19 /
يوم:2016/05/19،على الساعة:11:55.
إقتصاديات التقشف،جريدة العربية،فيفري 2015،متحصل عليه من:
https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/0b6876aa-f595-4fc2-9153-c0bd2857d2de
،يوم:2016/05/20،على الساعة:22:39.
إلى أين وصلت العلاقات بين تركيا والإتحاد الأوربي؟،متحصل عليه من:

http://www.turkpress.co/node/11104،

إنتفاضة اليونان،متحصل عليه من:http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem4923.htm
،يوم:2016/05/21،على الساعة :12:53.
انقلاب في اليونان:فوز حزب اليسار المتشدد في الإنتخابات وقلق الإتحاد الأوربي ،متحصل عليه من :
http://www.alkurum.com/article/1/32902 ،يوم 2016/05/21،على الساعة :11:27.
أوربا من الوحدة النقدية إلي الرقابة الموحدة علي المصارف،متحصل عليه من:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=31345498 ،يوم:2016/05/15،على الساعة:12:11.
أوربا من الوحدة النقدية إلي الرقابة الموحدة علي المصارف،متحصل عليه من:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=31345498،يوم:2016/05/15،على الساعة:12:11.
بريطانيا والإتحاد الأوربي:الإستفتاء البريطاني على مصير العضوية،متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/02/160220_uk_eu_refrendum ،يوم
2016/05/12،على الساعة 20:09.

بول كروغمان،ماذا لوفشلت سياسة التقشف في أوربا،متحصل عليه من:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=627463&issueno=11893#.V0BAjuTZL-U يوم،2016/05/21،على الساعة:12:05.

ثروت جيهان وآخرون،**ماهوالإقتصادالكينزي؟**،مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2014،ص ص53،54،متحصل عليه من:https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/basics.pdf،يوم:2016/03/28، على الساعة:20:00

جاك ديلور،**تطبيقات اليورو وشابتها إخفاقات من البداية**،متحصل عليه من:
http://www.bbc.co.uk/help/web/mothballing ،يوم 2016/05/12،على الساعة :20:55.

الحكومة وافقت على إقتراح بقاء بريطانيا في الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:
http://www.france24.com/ar/20160220 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:15:30.

خالد مجد الدين،ماذا يخفي المستقبل للوحدة والتكامل الأوربي؟،متحصل عليه من:http://www.egynews.net ، يوم:2016/05/12على الساعة:18:26.

ديون الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/4/23/11 ،يوم،2016/04/19،على الساعة:19:31.

الديون تغرق اليونان من جديد،متحصل عليه من:www.aljazeera.net/news/presstour/2011/6/18 / ،يوم:2016/05/19،على الساعة:12:02.

راغب السرجاني،قصة الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:http://islamstory.com/ar / ،يوم:2016/05/21،على الساعة:20:00

رئيس الحكومة اليوناني يكلف زعيم المعارضة بتشكيل حكومة جديدة بعد إستقالة تسيبراس،متحصل عليه من:
http://arabic.sputniknews.com/news/20150821/1015372718.html#ixzz48uCq5hjl ،يوم 2016/05/16،على الساعة :12:22.

سلمي عبد الله نجم،الإتحاد الأوربي مستقبل التجربة وإشكالاتها،متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=108 ،يوم:2016/05/19،على الساعة:19:03.

شادي الأيوبي،**الصوت الشبابي غير معادلة الإنتخابات اليونانية**،متحصل عليه من:
https://ccayoubi.wordpress.com/2011/04/11 ،يوم:2016/05/16،على الساعة:12:30.

صوفيا محمد خلف،**أوربا:الإتحاد قوي على رغم الأزمات التي تعصف بدوله الفقيرة**،متحصل عليه من:
http://www.alhayat.com/m/story/8506753 ،يوم:2016/05/15،على الساعة :20.00.

عبد الرحمان العالي،أزمة اليونان من مشكلة داخلية إلي أزمة تهدد الإقتصادالعالمي،متحصل عليه من:
http://rs.ksu.edu.sa/79939.html ،يوم:2016/05/15،على الساعة:17:20.

عبد اللطيف درويش،الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها،متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html ،يوم
2016/05/14،على الساعة:16:22.

فهمي الكتوت،الأزمة تطحن الفقراء وتزيد ثروة الأثرياء،متحصل عليه من: :
http://joleft.org/index.php/articles/319-2015-01-25-22-11-43 ،يوم:2016/05/15،على
الساعة:20:55.

الفوارق الطبقية في اليونان تظهر على سطح متقشف ماليا،متحصل عليه من:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/05/04.html،يوم 2016/05/15،على
الساعة،23:22.

قاسم مكي،الموازنة بين الرفاه الإجتماعي والنمو الإقتصادي،متحصل عليه من: :
http://omandaily.om/?p=320138،يوم:2016/05/15،على الساعة:17:26

كاميرون في مواجهة المشككين حول بقاء بريطانيا في الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:
http://www.newsjs.com/url.php?p=https://www.annahar.com/article/314330
،يوم:2016/05/21،على الساعة:15:37.
لماذا يقلق العالم من فوز اليسار في اليونان،متحصل عليه من:http://www.sasapost.com/syriza-party-
/make-the-world-worry ،يوم:2016/05/19،على الساعة:18:34.
ماذا يعني خروج اليونان من منطقة اليورو،متحصل عليه من:https://arabic.rt.com/news/787631
،يوم:2016/05/12،على الساعة:20:50.

مارك بوكانان،هل فقد الأوربيون الثقة في إتحادهم؟،متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=1311 ،يوم:2016/05/15،على
الساعة:19:28.

محمد إبراهيم السقا،**السيناريوهات المستقبلية لليورو**،مجلة الإقتصادية الإلكترونية،متحصل عليه من:
http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html ،يوم:2016/05/21،على الساعة:15:07.
محمد المزديوي،**فرنسا تترقب اليسار الأوربي**،متحصل عليه من:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/1/31 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:12:57.

مشروع مارشال،متحصل عليه من:http://www.marefa.org/index.php / ،يوم:2016/05/21،على الساعة 20:36.

مطانيوس حبيب،**منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية**،متحصل عليه من : http://www.arab-ency.com/ar

معدل البطالة متحصل عليه من:http://ar.tradingeconomics.com/country-list/unemployment-rate ،يوم:2016/05/19،على الساعة:17:24.

المفوضية الأوربية تعترف الفساد مرعب،متحصل عليه من: :http://paltimes.net/post/58302 ،يوم 2016/05/14،على الساعة 20.30.

المفوضية الأوربية تعترف الفساد مرعب،متحصل عليه من:http://paltimes.net/post/58302 ،يوم 2016/05/14،على الساعة 20.30

مواطنو تركيا إلي أوربا بلا تأشيرة ،متحصل عليه من: :http://www.turkpress.co/node/21505 ،يوم 2016/05/13،على الساعة:19:40.

موقع المقاتل،شروط الإنظمام إلى الإتحاد الأوربي،متحصل عليه من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec07.doc_cvt.htm،
يوم:2016/05/21،على الساعة:20:30.

هاني الريس،الفساد والسلطة في أوربا،متحصل عليه من:http://www.alwasatnews.com/news/859757.htm ، يوم:2016/05/14،على الساعة:20.45.

وزراء مالية الاتحاد الأوروبي يحاولون الاتفاق على الرقابة المصرفية ،متحصل عليه من:

وزير العدل البريطاني:**سنكون أفضل حالا إقتصاديا خارج الإتحاد الأوربي**،متحصل عليه من: :
http://www.egynews.net،يوم 2016/05/12،على الساعة:19:33.

وليد أبو سليمان،**ماهي الديون السيادية؟**،متحصل عليه : :
https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/1/4 ،يوم:2016/05/05،على الساعة:22:34.

اليورو متحصل عليه من:http://www.xe.com/ar/currency/eur-euro ،يوم:2016/05/21،على الساعة:19:57.

يوم :2016/03/28 ،على الساعة 20:00

يوم:2016/05/13،على الساعة:17:20.

اليونان تتجه نحو الإنتخابات رغم تكليف المعارضة بتشكيل حكومة،متحصل عليه من:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0QQ0Y520150821 ،يوم:2016/05/16،على الساعة:12:17.

اليونان:تصويت حاسم على منصب الرئيس،متحصل عليه من:

/http://www.skynewsarabia.com/web/article/710080 ،يوم:2016/05/21،على الساعة:12:11.

l'euro ,Obtenu à partir de ce : http://europa.eu/about-eu/basic-information/money/euro/index_fr.htm le :2016/05/21 ,à :20 :00..

Prudential requirements، Available at:

http://ec.europa.eu/finance/bank/regcapital/index_en.htm

2-باللغة الإنجليزية:

Amderson A, **Crisis Managment-Easy To Do,Bodly Hard Do Night**, Strategic Dgreetion: Bard Ford ,Vol:23, N1

Europine financial stability facility ، Luxembourg,7 juine 2010.

K.IsardPrter.Globalization And Internationazl Financial System ; What's Wrong And What Can Be Done Unitedkingdom :Cbridges University Pess.2004 .

K.Michael Finger Et Wager Schuknech. Commerce .Finance Et Crises Financiére, Organization Mondiale Du Commerce ;1999.

Katalina M. Bianco, J.D,The Subprime Lending Crisis: Causes And Effects Of The Mortgage Meltdown,(W.P.C:CCH),2008.

Ranjan Dash ,M R Anand,**The Euro Zone Crisis It's Dimensions And Implications**,(S.P.P:S.P.P),January 201.

Rebecca M.Nelson,**the eurozone crisis;overview and issues for congress**,congressional research service,31 may 2012.

European financial stability fund, Newsletter,n°4,february2012.